



Copyright © King Saud University



٢١٧  
ك

(كتاب في الفقه ، قطعة منه ) . خط القرن العاشر  
المرجوى تقديرا .

٧٩ ق ١٧ س ٢٥ × ١٠ سم  
نسخة جيدة ، ناقصة الأول والآخر ، خطها نسخ  
نفيس .

٤١٨

١ - فقه المذاهب الاسلامية - تاريخ النسخ



ف ٥٤٧  
١٨٩٩١٢١١٥

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب كتاب في الفقه الرقم ٤١٨

اسم المؤلف 1957

تاريخ النسخ .....

عدد الأوراق ٤٥ القياس ٤٧

ملاحظات ( فقه ) ناتق لادرك والاخر ٢١٧

Copyright © King Saud University



في حقه ودرجتها وان يد الخسومة اليه فصدقة لم تسلم  
اليه لانه لا يقبل اقاربا على الثاني كما يقبل اقاربا عليها ويلزمها  
المهر لانها اقرب بابها حالت يديه وبين بضعها فان زال  
حق الثاني بطلاق او فسخ او وفاة ردت الى الاول لان التسع لحق  
الثاني قد زال فان كذبته فاقول قولها وهل تخلف على ذاك فيه  
قولان احدهما لا تخلف لان الميرس تعرض لخاف فيقولوا انرت  
لم يقبل اقاربا فلم يكن تخلفها فايده والثاني تخلف لان تخلفها  
فايده وهو انها اقرب اقرب فيلزمها المهر فان خلفت سقطت  
دعواه وان نكحت ردت الميرس عليه فاذا خلف حكم له بالمهر  
**فصل** اذا تزوجت الرجعية في عديتها وحبلت من الزوج فوضعت  
وسرعت في انكاح العدة من الاول فراجعها صحت الرجعة لانه  
راجعها في عديته وان راجعها قبل الوضع ففيه وجهان احدهما  
لا يصح لانها في عدة من غيره فلم يملك رجعتها والثاني يصح لما  
يقع عليها من عديته **فصل** اذا طلق الحر امرأته ثلاثا او  
طلق العبد امرأته طلقت حرمت عليه ولا يحل له نكاحها حتى تنكح  
زوجا غيره وبطائها والدليل عليه قوله عز وجل وان طلقها فلا تحل  
له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وروى عايشة رضي الله عنها





از رفاعه القرطبي طلق امرأته له بتطليقها فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير  
فجات النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا نبي الله اني كنت عند رفاعه فطلقني اخر  
ثلاث تطليقات فتزوجني عبد الرحمن بن الزبير وانه والله ما معه  
يا رسول الله الامثال هذه القدره فقبس النبي صلى الله عليه وسلم وقال العلك  
تريدن ترجعين لي رفاعه لاحتي تدوين غسيلته ويتدوق  
عسيلتك ولا يحل الا بالوطي في الفرج فان وطئها فيما دون الفرج  
او وطئها في الموضع المضره لم تحل لان النبي صلى الله عليه وسلم علق على وقت  
العسيلة وذلك لا يحصل الا بالوطي في الفرج وادنى الوطي ان يعقب الحشفه  
في الفرج لان احكام الوطي تتعلق به ولا يتعلق بما دونه وان اوج الحشفه  
من غير انتشار الحبل لان النبي صلى الله عليه وسلم علق الحكم بدوق العسيلة وذلك  
لا يحصل من غير انتشار وان كان بعض الذكر مقطوعا فعلى ما ذكرناه  
في الرد بالعيب في النكاح وان كان مسلولا حل بوطيه لان في الوطي  
كالفسل واغوي منه ولم يفقد الاثر او ذلك غير معتبر في الاحلال وان  
كان مراهقا حل لانه كالبالغ في الوطي وان وطئت وهي نايه او  
مجنونه او استدخلت في ذكر الزوج وهو نايه او مجنون او وحدها  
في فراشه فظنها غيرها فوطئها حلت لانه وطئ صاذا <sup>النكاح</sup>  
**فصل** وانذاه رجل اجنبي فظنها زوجته فوطئها او

كانت امه فوطئها مولاها لم تحل لقوله عز وجل حتى تنكح زوجا  
غيره وان وطئها الزوج في نكاح فاسد كالتكاح بلا وطي  
مشهود او في نكاح شرط فيه انه اذا حلها للزوج الاول فلا  
نكاح بينهما فقيه قولان احدهما انه لا تحل له ووطئ في نكاح  
غير صحيح فلم يحل عطي الشبهه والثاني انه تحل لها ووطئ عبد الله  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن المحلل والمحلل له فسيما محلا الاولانه ووطئ في نكاح  
فاشبهه الوطي في النكاح الصحيح **فصل** وان كانت المطلقة  
امه فوطئها الزوج قبل ان تنكح زوجا غيره فامتنع منها لا تحل له  
لقوله عز وجل ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولان الفرج  
لا يجوز ان يكون محرما عليه من وجه مباح له من وجه ومن اصابنا  
من ذلك حبله ووطئها لان الطلاق يخترع الزوجية فاشترى التحريم  
بالزوجية **فصل** وان طلق امرأته ثلاثا وتوفاتم ادعت لثلاث  
انها تزوجت بزوج وحلها جاز له ان يتزوجها لانها مؤتمنة  
بما تدعيه من الاباحه فان وقع في نفسه ايها كاذبه فلا ولي ان  
لا يتزوجها احتياطا **فصل** وان تزوجت المطلقة ثلاثا  
بزوج وادعت عليه انه اصابها وانكر الزوج لم يقبل قولها على الزوج  
الثاني في الاصابة ويقبل قولها في الاباحه للزوج الاول لانها تنفي



على الزوج الثاني حقا وهو استنفاذ المهر ولا تدعى على الأول شيئا  
 وإنما تخبره عن امره فيه موثقة فقبل اكذبها الزوج الاول  
 فيما تدعيه على الثاني من الاصابة ثم رجع وصدقها جازله  
 ان تزوجها لانه قد لا يعلم انه اصابها ثم يعلم بعد ذلك ان  
 ادعت على انه طلقها وانكر الثاني لم يجز الاول نكاحها لانه اذا  
 لم يثبت الطلاق فهي باقية على النكح الثاني فلا يجز الاول نكاحها  
 بخلاف اذا اختلفا في الاصابة بعد الطلاق لانه ليس لاحد حق  
 في بعضها فقبل قولها **فصل** اذا عادت المطلقة الثلاثي  
 الاول بشرط الاباحه ملك عليها ثلاث تطليقات لانه قد استوفى  
 ما كان ملك من الطلاق الثلاث فوجب ان يستأنف الثلاث  
 وان طلقها طلقه او طلقين وتزوجت بزواج اخر وطهرها ثم اباها  
 رجعت الى الاول عاتية من عدد الطلاق لا بها عادت قبل استيفائها  
 العدد فرجعت بماتية كما لو رجعت قبل ان تنكح زوجها غير  
**كتاب الايلاء**  
 يصح الايلاء من كل زوج بالغ عاقل قاهر على الوطى لقوله عز وجل لا

الثاني

عن الثاني حق مستيقنا وعن الجنون حتى يفيق ولا نقول بتحقيق النجاسة  
 فلم يصح من الصبي والجنون كالمطلقة وامام من لا يقدر على الوطى فان كان بسبب  
 نوب كالطربس والمحبوس مع ابلاؤه وان كان بسبب لا ينوب كالمحبوس بالاشل  
 ففيه قولان احدهما يصح ابلاؤه لان من مع ابلاؤه اذا كان قادرا على  
 الوطى مع ابلاؤه وان لم يقدر كما لم يقدر المحبوس والثاني لا يصح ابلاؤه  
 لانه عيى على تركه ما لا يقدر عليه محال فلم يصح كما لو حلف لا يصعد  
 السماء ولان القصد بالابلاء ان يمنع نفسه من الجماع باليمين فذلك لا  
 يصح ممن لا يقدر عليه لانه ممنوع من غير يمين وبخلاف المريق والمحبوس  
 لانها يقدر ان عليه اذا زال المرض والحبس فصح منها اللزج باليمين  
 والمحبوس والاشل لا يقدران بحال **فصل** ويصح الايلاء بالله عز وجل  
 وهو يصح بالطلاق والعنق والصوم والصلوة وصدقة للمل فيه  
 قولان قلنا في القديم لا يصح لانه يمين بغير الله عز وجل فلم يصح به الايلاء  
 كاليمين بالنبي والكعبة وقال في الجديد يصح وهو الصحيح لانه عاتية بلزمه  
 بالحنث فيها حتى يرضى به الايلاء كاليمين بالله عز وجل فاذا ثبت هذا فقال  
 ان وطئت زوجتي حر فهو مولى وان قال وطئت فلله علي ان اعتق  
 رقبته فهو مولى وان قال ان وطئت فانت طالق او امراني الاخي طالق  
 فهو مولى وان قال ان وطئت فعلي ان اطلق او اطلق امرأة لغيري



لم يكن موليا لانه يلزمه بالوطي شي وان قال ان طيطيل فانت رابته لم  
يكن موليا لانه لا يلزمه بالوطي حق لانه لا يصير بوجوبها قاذفا  
لان القذف لا يتعلق بالشروط لانه لا يجوز ان يصير رابته بوجوب الزوج  
كما لا يصير رابته بطلوع الشمس واذ لم يصرف قاذف لم يلزمه بالوطي  
حق فلم يجز ان يكون موليا وان قال ان طيطيل فله على صوم هذا الشهر  
يكن موليا لان المولي هو الذي يلزمه بالوطي بعد اربعة اشهر حق  
او لحقه ضرر وهذا يقدر على طيها بعد اربعة اشهر من غير حق بانه  
لان صوم شهر مضي لا يلزمه كالوقال ان طيطيل فعلى صوم امس وان  
قال ان طيطيل فسا لم حرر عن طهارتي وهو مظاهر فهو مولي وقال  
لمزني لا يصير موليا لان ما وجب عليه لا يتعين بالندركما لو قل  
ان طيطيل فعلى ان اصوم اليوم الذي علي من قضاء رمضان في يومين  
وهذا خطأ لانه يلزمه بالوطي حق وهو اعتاق هذا العبد واما الصوم  
فقد حكى ابو علي بن ابي حمزة فيه وجهان اخرانه يتعين بالندرك  
كالعتق الذي عليه اكثر اصحابنا وهو المضموم في الاله لا يتعين  
والفرق بينهما ان الصوم الواجب لا يتفاضل الايام والرقاب يتفاضل  
اثنائها وان قال طيطيل فعبد حرر عن طهارتي لم يكن  
موليا في الحال لانه يمكنه ان يطاها ولا يلزمه شي لا يقف الغنم

ان

الوطي على شرط اخر فهو كالوقال ان طيطيل فدخلت الدار فعبدي  
حرر وان طاهر منها قبل الوطي صار موليا لانه لا يمكنه ان يطاها في  
الايام التي يلزمه فصار كالوقال ان طيطيل فعبد حرر فصل  
ولا يصح الايلاء الا على قول الوطي في الفرج فان قال الله لا وطيطيل في الدبر  
لم يكن موليا لان الايلاء هو اليمين التي تمنع بها نفسه من الجماع  
والوطي في الدبر ممنوع منه من غير يمين لان الايلاء هو اليمين  
التي يقصد بها الاضرار بنكر الوطي والوطي الذي يلحق الضرر بنكره  
هو الوطي في الفرج وان قال الله لا وطيطيل فمباد من الفرج لم يكن  
موليا لانه لا ضرر في نكر الوطي فمباد من الفرج فصل  
وان قال الله انيذكر او لا اغيب ذكرى في رجل او لا اقتضل  
بذكرى وهي بكوفته ومولى في الظاهر والباطن لانه صريح في  
الوطي في الفرج وان قال الله لا جامع عتق او لا وطيطيل فهو مولى  
فلحكم لان اطلاقه في العتق يقتضي الوطي في الفرج وان قال اردت  
بالوطي في القديم وبالجماع الاجتماع بالجسم دين فيه لانه يحتمل  
ما يدعيه وان قال الله لا اقتضل لم يقل بذكرى ففيه وجهان احدهما  
انه صريح كالقسم الاول والثاني انه صريح في الحكم كالقسم الثاني لانه  
يحتمل الاقتضا في غير الذكر وان قال الله لا دخلت عليلا او اجتمع



راسي ورأسكي او لا جمعني وايك بيت فهو كتابة ان يوي به الما في الفرج  
فهو مولى وان لم يكن له نية فليس هو مولى لانه يحتمل الجماع وغيره  
فلم يحتمل على الجماع من غير نية كالنكاح في الطلاق وان قال  
والله لا باشرتك او لا مستمسك او لا اغضي اليك فقيه قولن قال في  
القديم هو مولى لانه ورد القران بهذه الالفاظ والمراد بها الوطى فان نكح  
غير الوطى لم يمت حمل ما يدعيه وقال في الجديد لا يكون موليا الا بالنية اذ  
مسترك بين الوطى وغيره فلم يحتمل على الوطى من غير نية كقوله لا اجتمع  
راسي ورأسكي اختلف اصحابنا في قوله لا اصبحتك ولا مستك ولا غشيته ولا  
ياضعتك فمنهم من قال هو كقوله لا باشرتك ولا مستك فيكون عا قولا  
ومنهم من قال هو كقوله لا اجتمع راسي ورأسكي فان نكح به الوطى في الفرج  
فهو مولى وان لم يكن له نية فليس هو مولى وان قال والله لا اغيب الحشفة في  
الفرج فهو مولى وان لم يكن له نية فليس هو مولى لان تغيب مادون الحشفة ليس بجماع ولا يتعلق به  
احكام الجماع فصار كما لو قال والله لا وطيتك وان قال والله لا اجامعتك  
الاجماع سواء فان راد به لا جامعتك الا في الدبر او فيما دون الفرج فهو مولى  
لانه منع نفسه من الجماع في الفرج في مدة الايلا وان اراد لا جامعتك الا  
جماع ضعيفا لم يكن مولى لان الجماع الضعيف كالقوي في الحكم فكذلك  
في الايلا فصلا ولا يصح الايلا الا في مدة تزيد على اربعة اشهر

اشهر او بعد اخره كانت الرخصة او ما كان الى على ما دون  
اشهر اشهر لم يكن موليا لقوله عز وجل الذين يولون من نسائهم  
اشهر اربعة اشهر فدل على انه لا يصير عا دونه موليا ولان  
الفرج لا يتحقق بتكر الوطى فيما دون اربعة اشهر والدليل عليه  
ما روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يطوف ليلة في المدينة  
فسمع امرأة تقول لا طلاق هذا الليل اذ رجعت به وليس  
الي جنب خلية الاعنة هو الله لولا الله لا شيء غيره فترفع  
من هذا السر رجونا به عفاة ربي ولحيا يلفني واكرم  
بغلي ان يقال مراكمه فسال عمر رضي الله عنه فسالكم  
نصبر للمرأة عن الزوج فقلن شهرين وفي الثالث يقل الصبر في  
الرابع بنفذ الصبر فكتب الى امراء الاجناد ان لا يحبسوا رجلا  
عن امراته اكثر من اربعة اشهر وان ارجع على اربعة اشهر لم يكن موليا  
لان المطالبة بالدية والطلاق بعد اربعة اشهر فاذا ارجع على  
اربعة اشهر لم ينف بعد ما ابدى ولا يصح للمطالبة من غير ابدى  
فصل وان قال والله لا وطيتك فهو مولى لانه يقتضي التام  
وان قال والله لا وطيتك مدة او والله لا يطولني عندك بجماعي فان  
اراد مدة تزيد على اربعة اشهر فهو مولى وان لم يكن له نية لم



يكن مولداً لا يفتح على القليل والكثير فلا يجعل مولداً من غير نية  
وان قال الله لا وطيتل خمسة اشهر فاذا مضت فوالله لا يطيتل  
سنة ففهما ابداً ان في زمانين لا يدخل احدهما في الاخر فيكون مولداً  
في كل واحد منهما لا يتعلق احدهما بالآخر في حكم من احكام الابدال  
فاذا انقضى حكم احدهما في حكم الاخر لانه افرد كل واحد منهما في  
زمان فانفرد كل واحد منهما عن الاخر في الحكم وان قال الله لا وطيتل  
خمس اشهر ثم قال الله لا وطيتل سنة دخلت المدة الاولى  
في الثانية كما اذا قال علي ما به ثم قال له علي الف دخلت اليام  
في الف فيكون ابداً واحداً الى سنة يمينين فيضرب لهما مدة  
واحدة ويوقف لهما وقفاً واحداً فان وطيتل خمسة اشهر حنت  
يمينين واحد فيجب عليه كفارة واحدة وان وطيتل خمسة اشهر حنت  
يمينين فيجب على واحد القولين كفارة وفي القول الثاني كفارة فان  
وان قال الله لا وطيتل اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطيتل  
اربعة اشهر ففيه وجهان احدهما وهو الصحيح انه ليس  
لان كل واحد من الزمانين اقل من مدة الابدال والثاني انه مولداً  
منع نفسه من طيها غايته اشهر فصار كما لو جمعها في  
يمينين واحد **فصل** وان قال ان وطيتل فوالله لا وطيتل

ففيه قولان قال في المذهب يكون مولداً في الحال لان المولى هو الذي منع من  
الوطي خوفاً الضرر وهذا يمنع من الوطي خوفاً ان يطاها فيضرب مولداً  
وكذا ضرر وقال في الجديد لا يكون مولداً في الحال لانه يمكنه ان يطاها  
من غير ضرر يلحقه في الحال فلم يكن مولداً في هذا اذا طيها صار مولداً  
لانه بقي بمنع الوطي على التماسه وان قال الله لا وطيتل سنة لا  
مرة صار مولداً في قوله القديم ولا يكون مولداً في الحال في قوله الجديد  
فان طيها نظرت فان لم يبق من السنة اكثر من اربعة اشهر لم يكن مولداً  
وان بقي اكثر من اربعة اشهر صار مولداً **فصل** وان علق الابدال  
على شرط يستحيل وجوده بان يقول والله لا وطيتل حتي تصعدني الي  
السماء وتصفني الثريا فهو مولداً لان معناه لا وطيتل ابداً وان علق على  
ما يتيقن انه لا يوجد الا بعد اربعة اشهر مثل ان يقول والله لا وطيتل الي  
يوم القيامة او الي الجحيم اخرج من بعد اربعة اشهر وعود فهو مولداً لان  
القيامة لا يقوم الا في مدة تزيد على اربعة اشهر لان لها اشراطاً تنقضيها  
ويتيقن انه لا يقدر ان يخرج من بعد اربعة اشهر وعود الامية فتزيد  
على اربعة اشهر وان علق على شرط الغالب على النظر انه لا يوجد الا في  
الزيادة على اربعة اشهر مثل ان يقول والله لا وطيتل حتي يخرج  
الدجال حتي يخرج زيد من خراسان من عده زيد ان لا يخرج الا مع



مولى لا يوجب شي من ذلك في مدة...  
 وان كانت مدة المولى...  
 او كان المولى...  
 او كان المولى...

الحاج وقد بقي الى وقت عداته زيادة على اربعة اشهر فهو مولى لان المولى  
 انه لا يوجب شي من ذلك في مدة...  
 على امر يتيقن وجوده قبل اربعة اشهر مثل ان يقول الله لا وطيتك  
 حتى تدبر هذا البطل او يحلف هذا التوب فليس معك الا ان يتيقن  
 ان ذلك يوجب قبل اربعة اشهر وان علقه على امر الغالب يتيقن  
 وجوده قبل اربعة اشهر مثل ان يقول الله لا وطيتك حتى يجي زيد  
 من القرية وعادته ان يجي كل جمعة لصلاة الجمعة او لحمل الحطب  
 لم يكن مولى لان الظاهر انه يوجب قبل مدة الايام وان جاز ان  
 يتاخر لعارض وان قال الله لا وطيتك حتى اموت او توتى فهو  
 مولى لان الظاهر بقاؤه وان قال الله لا وطيتك يموت فلان فهو  
 مولى من اصحابنا من قال ليس معك الا الصحيح هو الاول لان الظاهر بقاؤه  
 ولانه لو قال ان وطيتك فبعد من حر كان مولى على قوله الجديد  
 واخبار ان يموت العبد قبل اربعة اشهر **فصل** وان قال الله  
 لا وطيتك في هذا البيت لم يكن مولى لان يملكه ان يطاها من غير  
 حنث ولانه لا ضرر على المولى في ترك الوطى في بيت بعينه وان قال  
 والله لا وطيتك الا بفسال لم يكن مولى لما ذكرناه من التعليمين وان  
 قال والله لا وطيتك ان ثبتت فقالت في الحال ثبتت كان مولى وان اخبر المولى

على ما ذكرناه في المطلقات **فصل** وان قال لا ربع فمؤنة والله لا  
 وطيتك لم يوجب مولى حتى تلتا منقلا لانه يمكنه ان يطاها ثلاثا من غير  
 حنث فلم يكن مولى وان طي ثلثا منقلا منقلا من المولى لانه  
 لا يمكنه وطيتها الا بحنث ويكون ابتداء المدة من الذي تعين فيه  
 الايام وان طلق ثلاثا منقلا كان لا يلا موقوفا في اربعة لا يتعين فيها  
 لانه يتدبر عيا وطيتها من غير حنث ولا يسقط منها لانه قد يطاها ثلث  
 المطلقات من كل حال فيتعين الايام في اربعة لانه تحت وطيتها  
 والوطى المحظور كالإباح في الحنث ولهذا قال في الام ولو قال والله  
 لا وطيتك فمؤنة الاجنبية لم يكن مولى من امراته حتى يطا الاجنبية  
 وان ماتت من اربع واحدة سقطت الايام في الباقيات لانه قد فات  
 الحنث في الباقيات لان الوطى في البيت قد فات ولان الايام على المولى  
 لا يدخل فيه وطى لميته ويدخل فيه الوطى للحرم وان قال لا ربع لمؤنة  
 والله لا وطيتك ممكن واحدة وهو ممكن فصار مولى في الحال لانه تحت  
 بوطى واحدة منقلا ويكون ابتداء المدة من حين الحيض فابتعدت طالت  
 وقفلها فان طلقها وجات الثانية وقفلها فان طلقها وجات  
 الثالثة وقفلها فان طلقها وجات الرابعة وقفلها وان طالت  
 المولى فوطيتها حنث وسقطت الايام فيمن بقي لانه لا يحث بوطيتها

وان قال لا ربع فمؤنة والله لا  
 وطيتك لم يوجب مولى حتى تلتا منقلا لانه يمكنه ان يطاها ثلاثا من غير  
 حنث فلم يكن مولى وان طي ثلثا منقلا منقلا من المولى لانه  
 لا يمكنه وطيتها الا بحنث ويكون ابتداء المدة من الذي تعين فيه  
 الايام وان طلق ثلاثا منقلا كان لا يلا موقوفا في اربعة لا يتعين فيها  
 لانه يتدبر عيا وطيتها من غير حنث ولا يسقط منها لانه قد يطاها ثلث  
 المطلقات من كل حال فيتعين الايام في اربعة لانه تحت وطيتها  
 والوطى المحظور كالإباح في الحنث ولهذا قال في الام ولو قال والله  
 لا وطيتك فمؤنة الاجنبية لم يكن مولى من امراته حتى يطا الاجنبية  
 وان ماتت من اربع واحدة سقطت الايام في الباقيات لانه قد فات  
 الحنث في الباقيات لان الوطى في البيت قد فات ولان الايام على المولى  
 لا يدخل فيه وطى لميته ويدخل فيه الوطى للحرم وان قال لا ربع لمؤنة  
 والله لا وطيتك ممكن واحدة وهو ممكن فصار مولى في الحال لانه تحت  
 بوطى واحدة منقلا ويكون ابتداء المدة من حين الحيض فابتعدت طالت  
 وقفلها فان طلقها وجات الثانية وقفلها فان طلقها وجات  
 الثالثة وقفلها فان طلقها وجات الرابعة وقفلها وان طالت  
 المولى فوطيتها حنث وسقطت الايام فيمن بقي لانه لا يحث بوطيتها







ما عرفت ان الله تعالى قد علم  
 ما في القلوب من خفية  
 ولا يخفى على احد  
 ان الله تعالى قد علم ما في القلوب من خفية

لان الامتناع من حرمته . الشبهة تامة فحسب للمدة عليه وان الخبي  
 حال الردة او في عدة الرجعية لم يحسب للمدة وان طرأ الردة او تطلق  
 الرجعي في اثناء المدة انقطعت للمدة لان التلاح قد تسقط بالتلاق  
 والردة فلا يمكن الامتناع حكم وان اسلم بعد الردة او رجع بعد  
 الطلاق وبقيت مدة التبرص استوفيت للمدة لما ذكرناه **فصل**  
 اذا طلقت في مدة التبرص انقطعت للمدة ولم يسقط الايلا فان اعيها  
 ونذقي بعد مدة التبرص استوفيت المدة وان طهرها حدث في المي  
 سقط الايلا لانه زال الضر وان طهرها وهي نائمة او مجنونة حدث  
 في عيونه سقط الايلا وان استدخلت ذكره وهو نائم لم يفسد  
 لا ارتفاع القلم وهل يسقط حقه فيه وجهان احدهما يسقط لانها  
 الحقة والثاني لا يسقط لان حقها في فعله لا في حالها لم يثبت  
 لارتفاع القلم عنه وهل يسقط به حقها فيه وجهان احدهما يسقط  
 وهو الظاهر من المذهب لانها وصلت منه الى حقها وان قصد  
 فسقط حقها كالود طهرها وهو يظن انها امرأة اخرى والثاني  
 وهو قول المذنب انه لا يسقط حقها لانه لا يثبت به قلم يسقط  
 به الايلا **فصل** وان وطهرها وهناك مانع من احرام او صوم  
 او حيض سقط به حقها من الايلا لانها وصلت منه الى حقها

وان طهرها وهو مجنون

وان كان يحرم **فصل** ان لم يعلمها ولم يباها حتى انقضت  
 مدة تطهرت بان لم يكن عذر يمنع الوطئ ثبت لها المطالبة بالفيه  
 او الطلاق لقوله عز وجل الذين يولون من نسائهم فربما يشهر  
 فان اذ ان الله عفون رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم  
 وكانت الرجعة امه لمجرى مولاهما المطالبة وان كانت مجنونة لم يكن  
 اوليتها المطالبة لان المطالبة بالفيه والطلاق طريقها التبرص فلا  
 يقوم الوطئ فيه مقامها والمستحب ان يقال له في حق المجنونة  
 اتق الله في حقها فاما ان تقي اليها او تطلقها وان ثبتت لها المطالبة  
 فعفت عنها جاز لها ان ترجع وتطالب لانه انما ثبت لها المطالبة  
 لدفع الضر بترك الوطئ وذلك يتجدد مع الاحوال فجاز لها الرجوع كما لو  
 اعسر بالنفقة فعفت عن المطالبة بالفسخ وان طول بالفيه فقال  
 امهلوني فيه فولد احداهما عيلا ثلثة ايام لانه قريب والدليل عليه  
 قوله عز وجل لا تقسوها بسوا فاحل عذاب قريب وعقوبها  
 فقال عتقوا في اركم ثلثة ايام ذلك وعد غير مكذوب ولهذا قدر  
 به الخيار في البيع والثاني مهمل قدر ما يحتاج اليه للتأهب للوطئ  
 فان كان تأعسا امهل الحين تمام وان كان جازعا امهل الحين باكل وان كان  
 شبعانا امهل الحين نصف وان كان صايما ترك الحين لغيره لانه حق حل

Copyrsity



عليه وهو قادر على ايجاده فلا يعمل الا من قدر الحاجة كالتي في الحال  
**فصل** ان طيبها في الفرج فقد اذناه احسها وسقط الاكل  
 وادناه ان يغيب الشبهة في الفرج فان احكام الوطى تجلت به وان طيبها  
 في الموضع المذكور طيبها فيما دون الفرج لم يجزئ به من الشرط  
 هذا الوطى الفرج وان طيبها في الفرج فان كان اليه من الله عز وجل  
 يلزمه الكفارة فيه **قولنا** في القديم لا يلزمه لقوله عز وجل فان  
 فان الله عفو رحيم <sup>عني</sup> فعلق العفة بالفيه فدل على انه قد استغنى عن  
 الكفارة وقال في الجديد يلزمه الكفارة وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه  
 وسلم من حلف على عين فري غير فخير امها فليان الذي هو خير  
 وليكفر عن عيمه ولا نه حلف بالله وحنث فلزمه الكفار كما لو حنث  
 على ترك الصلوة فحلفها واختلف في موضع القولين فمنهم من قال القولان  
 فيمن جامع وقت المطالبة فاما اذا وطى في حد التبرع فانه يجب عليه الكفارة  
 قوله واحد لان بعد المطالبة الفيه واجبه فلا تحب بها كفارة كالحاق  
 عند التخلل ومنهم من قال القولان في الحائض ويخالف كفارة المحيض فانها تحب  
 بالمحظور والخلق المحظور هو الحلق في حال الاحرام فاما الحلق عند التخلل  
 فهو شك وليس كذلك كفارة اليمن فانها تحب بالحنث والتحجب بالواجب  
 كالحنث بالمحظور في احاب الكفارة وان كان الايلا على عتق وقع نفس

الوطى لا ينعى على شرط وقوعه وان كان على يد عتق او نكاح  
 الاصل لا ينعى على شرط وقوعه وان كان على يد عتق او نكاح  
 على وجه اللجاج والغضب فيجوز فيه بين الكفارة وبين الوطى بان كان الايلا  
 على الطلاق الملاقاة لان الله طلاق معلق على شرط وقوعه وان كان  
 في الوطى فيه وجهان احدهما هو قول ابي علي بن خيران انه يمنع من طيبها لانها  
 تطلق قبل ان يتبع فتنع منه كما يمنع في شئ من مضان النكاح وهو خبيث ان  
 يطلع الفرج قبل ان يتزوج والثاني وهو المذهب انه لا يمنع لان اللجاج  
 يصادف النكاح والظني يصادف غير النكاح وهو النوع وذلك  
 ترك الوطى وما يتعلق التحريم بفعله لا يتعلق بتركه ولهذا لا تخل احكامه  
 داي ولا تقع فيها جزا ان يدخل ثم يخرج وان كان الخروج في حال الخطر واما  
 مساء الصوم فقد ذكر بعض اصحابنا انها على وجهين احدهما  
 لا يمنع فلا فوق بينه وبين مسلتنا فعلى هذا لا يزيد على تغيب  
 الشبهة ثم يتزوج فان لا على ذلك استدلال لم يجب عليه الحد لانه ووطى  
 اجتمع فيه التخليد والتحريم فلم يجب به الحد ولا يجب به المهر فيه  
 وجهان احدهما يجب كما يجب الكفارة على الصائم اذا ابلع قبل الفجر  
 واستدام بعد طلوعه والثاني لا يجب لان ابتداء الوطى يتعلق به  
 للمهر الواجب بالنكاح لان المهر في مقابلة كل ووطى في النكاح



وقد تكرر مفعول يجب عليه المهر فيجب عليه المهر في كل واحد من هذه الحالات  
 وهو الذي لا يجب عليه المهر في كل واحد من هذه الحالات  
 لا يتعلق بابتداء الجماع فلا يورث في كل واحد من هذه الحالات  
 كفاؤه في كل واحد من هذه الحالات  
 بالتحريم فان اعتقد ان الطلاق لا يقع الا باستكمال الوطء فيجب عليه  
 الحد الشهده وعلى هذا يجب المهر وان كانا عالين بالتحريم ففي الحد  
 وجهان احدهما يجب له ايلاج مستأنف تحريم من غير شهده  
 فوجهه الحد كالايلاج في الاجنبية وعلى هذا لا يجب المهر لانها  
 رائية والثاني يجب لان الايلاجان وطئ واحد فاذ لم يجز في اوله  
 لم يجز في انعامه فعلى هذا يجب لها المهر وان علم الزوج بالتحريم  
 وجهلت الزوجة او علمت لم تقدر على زوجه لم يجب عليها الحد في  
 ايها المهر في وجوب الحد على الزوج وجهان وان كان الزوج جاهلا  
 بالتحريم وفي غلظة دفعه وجوب الحد عليها احدهما يجب فعلى هذا  
 يجب لها المهر والثاني لا يجب فعلى هذا يجب لها المهر  
**فصل** وان طلق فقد سقط حكم الايلا وبقي اليقين وان  
 لم يف ولم يطلق فقيه قولان قال في القديم لا يطلق عليه  
 الحكم لقوله صلح الطلاق فان اخذ بالساق لان ما خيره فيه النكاح

في قول المذاهب

في قول المذاهب  
 وان جهلت الزوجة او علمت لم تقدر على زوجه لم يجب عليها الحد في  
 ايها المهر في وجوب الحد على الزوج وجهان وان كان الزوج جاهلا  
 بالتحريم وفي غلظة دفعه وجوب الحد عليها احدهما يجب فعلى هذا  
 يجب لها المهر والثاني لا يجب فعلى هذا يجب لها المهر

في قول المذاهب  
 وان جهلت الزوجة او علمت لم تقدر على زوجه لم يجب عليها الحد في  
 ايها المهر في وجوب الحد على الزوج وجهان وان كان الزوج جاهلا  
 بالتحريم وفي غلظة دفعه وجوب الحد عليها احدهما يجب فعلى هذا  
 يجب لها المهر والثاني لا يجب فعلى هذا يجب لها المهر  
**فصل** وان طلق فقد سقط حكم الايلا وبقي اليقين وان  
 لم يف ولم يطلق فقيه قولان قال في القديم لا يطلق عليه  
 الحكم لقوله صلح الطلاق فان اخذ بالساق لان ما خيره فيه النكاح  
 في موضع لا يصل اليها الاحرام او الصوم الواجب او الحيض والنفاس فيطالب  
 في موضع لا يصل اليها الاحرام او الصوم الواجب او الحيض والنفاس فيطالب  
 في موضع لا يصل اليها الاحرام او الصوم الواجب او الحيض والنفاس فيطالب





لان المطالب مع الاستحقاق وهي لا تسكن الوطى في هذه الاحوال فلم يجوز  
 للمطالب به وان كان العذر من جهة نظر من كان مخلو على عقله لم  
 يطالب لانه لا يصلح الخطاب ولا يصح منه جواب ان كان من جهة الوطى  
 او حبساً بغير حق منع الوصول اليه طوبى ان يغيب في حق معذور  
 بلسانه وهو ان يقول لست اقدر على الوطى ولو قدرت لفعلت اذا  
 قدرت فعلت وقال ابو حنيفة لا يلزمه الغيبة باللسان لان الضرر  
 الوطى لا يوزن بالغيبه باللسان وهذا خطأ لان القصد باليه ترك ما قصد  
 اليه من الاضرار وقد ترك القصد من الاضرار عما اتى به من الاعتذار والى  
 القول مع العذر يقوم مقام الفعل عند العذر ولهذا نقول ان  
 اشهاد الشفيع على طلب الشفيعه في حال الغيبه يقوم مقام الطلب  
 في حال الحضور في اثبات الشفيعه فاذا قاب باللسان ثم قدر طوبى بالوطى  
 لحظه تاخر العذر فاذا زال العذر طوبى به **فصل** وان انقضت  
 المدة وهو غايب فان كان الطريق امناً فلمها ان يترك من يطالبه  
 بالسبر اليها او حملها اليه او بالطلاق وان كان الطريق غير امن  
 فاقية معذور ولا يجوز ان يفعل احداً بالطلاق **فصل** وان  
 انقضت المدة وهو محرم قبل له ان وطئت فسد امره وان لم يطا  
 اخذت بالطلاق فان طلقها سقط حكم الابلا وان طلقها فقد

خطا فسد نساه وان لم يطا لم يطلق فقيه وجهان اخرهما ان يقع منه  
 بغيره معذور الخين بخلافه عذر فادى على الوطى فاشبهه المريقين  
 وان لم يقع يقع منه وهو ظاهر النص لانه اشبع الوطى بسبب من جهة  
**فصل** وان انقضت المدة وهو مطا فقل له ان وطئت قبل التكفير  
 انقضت المدة وان لم تطا اخذت بالطلاق فان قال المملوك حتى اشترى  
 وقوله اكثر بها امهل ثلثة ايام وان قال امهلوني حتى اكفر بالضياع لم  
 يملك الخ من تطول ان اراد ان يطاها قبل ان تكفر وقالت المرأة لا  
 اشترى من الوطى لان حرمة عليل فتذكر الشيخ ابو جابر الاسفراييني  
 رحمه الله انه ليس لقان تمشيح اذا امتنعت سقط حكمها من المطالبه  
 كما نقول فيمن له دين على رجل فاحطسوا <sup>ملا</sup> صاحب الحق من اخذه  
 وقال اخذه لانه مخصوب انه يلزمه من اخذه او يهرده من الدين وعذري  
 ان لها ان تمنع لانه وطي بغيره ان تمنع منه موقوف الرجعية وبخالف  
 صاحب الدين فانه يدعي انه مخصوب والذي عليه الذي يدعي انه ماله  
 والظاهر معه فان البتة تدعى على الاو ليس عذر ولا وطي للظاهر منها فانها  
 متقنان على تحريمه فنظيره من مالان تفقا على انه مخصوب فلا  
 يجوز صاحب الدين على اخذه **فصل** وان انقضت المدة فادعي انه  
 عجز ولم يكن قد عجز حاله انه عتيق او قاذ فقيه وجهان اخرهما



وهو ظاهر النسخ انه يقبل فيه لان التعيين من المصوب الذي لا يقع عليها  
غيره فقبل قوله مع اليمين فاذ اختلفوا في حقيقة فمجرد وراو يطلق واليمين  
لانه لا يقبل فيه لانه متهم بها فاذ يؤخذ بالطلاق فخص  
وان الى الجنين وقلنا انه مع ايلاده او الى وهو صحيح الذكر وانقصت  
المدة وهو محبوب فاقية معذور وهو ان يقول لو قدرت فحلت في الزمان  
لحذا بالطلاق **فصل** وان اختلف الزوجان في انقضاء المدة  
فادعت المرأة انقضا بها وانكر الزوج فالقول قول الزوج لان القول  
انها لم تنقض ولان هذا الاختلاف في وقت الايلاد فكان القول  
فيه قوله وان اختلفا في الاصابة فادعى الزوج انما صابها وانكرت  
فقط لانها في العتق **كتاب الطهارة**  
الطهارة كرم لقوله عز وجل الذين يطهرون منسائهم ما من  
امهاتهم ان امهاتهم لا الا في ولدتهم وانهم ليقولون عندك من القول  
وزور او يبع ذلك من كل زوج مكلف لقوله عز وجل والذين يطهرون  
منسائهم ثم يعودون لما قالوا فتكره ربيته ولانه قول مختص بالكل  
فصح من كل زوج مكلف كالطلاق فلا يبع من الميسرة وامته لقوله  
عز وجل والذين يطهرون منسائهم فصح به الارواح لان الطهارة  
كان الاقاني النسائي الجاهلية فقل حكمة وبقي حكمة **فصل**

والله اعلم بحكمه في طهارة وان قال انت على طهر حتى في  
طهارة من البرية من الامهات والامهات كالحريم وان قال انت على طهر  
ليست على طهر لانه لا يستمتع فلم يصدر بالنسبة به  
مظاهر كالبهيمة وان قال انت على طهر حتى ادعتي فيه قولان  
قال في القديم ليس بظاهر لان الله تعالى نطق على الامهات من اصل  
في الحريم وغيرهن فعلمهن ودونهن فلا يلحق بهن في الطهارة وقال  
في الجديد هو طهار وهو الصحيح لانها حرة بالقرابة على التبايد  
فانتمه لانه ان شتمها حرة من غير ذوات المحارم لقوله فان كانت  
اموة حلت له ثم حرمت كالملا عنه والام من الرضاع وحليلة الاب  
بعد ولادته او حرة تحل له في الثاني كاحتد زوجته وخالنها  
وعمتها لم يكن طهار لانهم دون الام في الحريم وان لم تحل له وطولا  
تحل له في الثاني حليلة الاب قبل ولادته وعلى القولين في ذوات المحارم  
**فصل** وان قال انت على او انت مني او انت معني كطهراتي  
فهو طهار لانها يفيد ما يفيد قوله انت على كطهراتي وان شتمها  
بعضو من اعضا الام غير الظاهر بان قال انت على كفخ امي او يبعها  
او اسلمها فامضوص انه طهار ومن احسانا من جعلها على قولين  
قياسا على من شتم زوجته بواضح محرم غير لام والصحيح



انه طهاره ولا واحد الذي غير الظاهر كالظهور في التحريم وغيره  
لازم وان قال انت علي كذبته في ذلك لا يكون له في ذلك  
وان انت علي كذبته في ذلك لا يكون له في ذلك  
يعبر به عن الجملة الثانية انه كتابه لا محتمل انه بالروح  
فلم يكن طهار من غير نية والثالث هو قول الشيخ علي لبي  
انه ليس بصريح ولا كناية لان الروح ليس من الاعيان التي يوجب بها  
التشبيه وان شبهه عضو من رجليه بظهوره بان قال  
او يدل علي كظهوره في طهاره لانه قول يوجب تحريم الزوجه خارج  
تعلقه علي باسمها ويدها كالطلاق وعلي قول القائل يجب  
ان يكون في هذا قول اخر انه ليس بطهاره **فصل** وان قال انت  
علي كاذب في طهاره لا بالنية كانه محتمل انها كلام في  
التحريم او في الكرامة فلم يجعل طهارا من غير نية كالكتابات في الطلاق  
**فصل** وان قال انت طالق ونوي به الطهاره لم يكن طهارا وان قال  
انت علي كظهوره في نوي الطلاق لم يكن طلاقا لان كل واحد منهما  
صريح في وجهه في الزوجه ولا ينصرف عن وجهه بالنية وان قال  
انت طالق كظهوره في نوي شيئا وقع الطلاق بقوله بل هو قوله كذا  
انما لانه ليس معه ما يصير به طهارا وهو قوله انت علي او مني او

او علي في نصيبه كما لو انت كظهوره وان قال انت طالق  
لا يصير الطهاره في ذلك كظهوره في نوي شيئا او ان قال  
انت طالق ونوي به الطهاره لم يكن طهارا لان الطلاق  
وان كان انت وقع الطلاق لم يصح الطهاره لان الطهاره يلحق بالرجعية ولا  
يلحق بالبراء وان قال انت علي كظهوره في نوي شيئا لم يوجب طهارا لانه  
ان يصير كذا وكذا بلفظ التحريم وان نوي به الطلاق فقد روي  
الشيخ انه طلاق ونفي بعض نسخ النسخ انه طهاره وان قال بعض  
اصحابنا لان ذكر الطهاره في طهارة طهارة طهارة طهارة خفية  
فقدمت القرينة الطاهرة علي القرينة الخفية والحق ان طلاق  
وما الطهاره فهو غلط وقع في بعض النسخ لان التحريم كناية  
في الطلاق والكناية مع كذا في صراحة القول ان طالق يظهر  
انما وان قال ادت الطلاق الطهاره فان كان الطلاق رجعيا صار  
مطلقا مظاهرا وان كان الطلاق بائنا مع الطلاق لم يصح  
الطهاره لما ذكرناه فيما تقدم وعلي مذاهب في القابل هو مظاهر  
لان القرينة الطاهرة مقدمة وان قال ادت تحريم عينها وجبت  
كفارة غير وعلي قول القائل هو مظاهر **فصل** وان  
الطهاره موقفا وهو ان يقول انت علي كظهوره في نوي شيئا او







الظهار على الاصل التي منه في الطلاق قالوا قلنا انه يعود فقال يكون  
 النكاح عودا فيه وجهان يتنازع القائلين في الوجه وان ظاهر القول  
 امر له فاسلم المراجعة عقيب الظهار فان كان قبل الدخول لم يجب التمسك لانه  
 لم يوجد العود وان كان بعد الدخول لم يصير عابدا ما دام في الحقة  
 لانها تجري الى البيوت فان سلم الزوج قبل انقضاء العدة فيه وجهان  
 احدهما لا يصير عابدا لانه يعود وهو لا يسأل على النكاح وذلك لان  
 يوجد له بعد الاستلام والثاني يصير عابدا لانه قطع البيوت ولا يسأل  
 ابلغ من الاستسكان فكان العود به اول **فصل** وان كنت الرجعة امة  
 فاستدراها الزوج عقيب الظهار ففيه وجهان احدهما ان للزوج عودا  
 لان العود ان يسلمها على الاستباحة وذلك قد وجد والثاني هو قول  
 ابي سحنون انه ليس بعود لان العود هو الاستسكان على الزوجية والشروع  
 في الشرى سبب لفسخ النكاح فلم يكن يكون عودا وان قد ذموا في  
 الدعان بلفظ الشهاد وبقي لفظ الدعان فظاهر منها ثم اني بلفظ الدعان  
 يعني عقيب الظهار ذلك عودا لانه يقع به الفرقه فلم يكن عودا  
 كالوطء فان قد ذمها فظاهر انها ثم اني بالفاظ الدعان ففيه وجهان  
 انه عابدا لانه امسكها زمانا امكنه ان يطلق فيه فلم يطلق  
 وهو قول ابي اسحق بانه لا يكون عابدا لانه اشتغل بما يوجب الفرقه

كما لو طاهر ثم طهرت قالوا قلنا ان الطاهر **فصل** وان كان الظهار  
 عودا في عود وجهان احدهما هو قول المزني ان العود فيه ان يسلمها  
 بعد الظهار زمانا امكنه ان يطلق فيه فاما قلنا في الظهار المطلق  
 والتمسك فهو لنفسه وان لا يحصل العود فيه لا بالوطء لان امسكها  
 يجوز ان يكون الوقت للظهار ويجوز ان يكون لما بعد الظهار فلا يخفى  
 السود لا بالوطء فان لم يطاها حتى مضت للدة سقط الظهار ولا يجب  
 الكفارة لانه لم يوجد العود **فصل** وان طهار من اربع نسوة  
 اربع كلفات وامسكهن لزومه لكل واحدة كفارة وان طاهر منهن  
 بكلمة لان قال انتم علي كظهر امي وامسكهن ففيه قولان قال في  
 القديم يلزمه كفارة واحدة لما روي عن عيسى بن سعيد عن المسيب  
 رضي الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن رجل طاهر من نسوة فقال  
 بجرية كفارة واحدة وقال في الجديد يلزمه اربع كفارات لانه وجد  
 الظهار والعود في حق كل واحدة منهن قلزمه كفارة كما لو اوفدهن  
 بكلمة وان طاهر من امرأة ثم طاهر منها قبل ان يكفر عن الاول تطوت  
 فان قصد الشاكر لزومه كفارة واحدة وان قصد الاستيناف  
 ففيه قولان في القديم يلزمه كفارة واحدة لان الشاكر يوفى  
 الفخرم وقال في الجديد يلزمه كفارتان لانه فوجئ في الزوج



كثر على وجه الاستبصار ففعلوا بكل ما حكموا به من  
 ما يحلوا ولم ينهوا شيئا فقد قال عمر بن الخطاب حاكم  
 الساجدة ومنهم من قال حاكم ما لو ظهر الاستبصار في كل ما  
 كثر الطلاق وان كان له امرتان فقال لا يجد بها ان تراه  
 فالاخفى على كل من لم يظهر في ثم يظهر من لا وامسكها الرمة كما كان  
 قولاً واحداً لا افرح كل واحدة منها بظهورها **فصل** وإذا  
 وجبت الكفارة حرم عليها المأكل بغير لقواه عز وجل الا في نكاح  
 من نساها ثم يعودون لها قالوا افترى ربه من قبل ان نساها  
 فمن ايجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان ينساها فمن لم  
 يقطع فاطعام سنتين مسكيتاً فشرط في العتق والصوم  
 ان يكون قبل السنين وقسنا الاطعام عليهما وروي عنهما ان رجلاً  
 طاهر من امراته ثم وافقها قبل ان يكفر فاني النبي صلح فاحبته فقال  
 ما حاك على ما صنعت قال ايت بها فاساقها في القوم قال لا  
 خفي تكفر عنك لاختلاف قوله في المباشرة فبما دون الفرج فقال في القديم  
 بحرم لونه فوالله لو توفى ثم لم يفرجها منه من المباشرة كالطلاق  
 وقال في الحديث لا يجرم لانه لو طلقها في نكاحه ما لم يفرجها  
 ككفار **باب**

وكذا عتق رقبة من جسد وصيام شهرين من الجسد الرقية  
 واطعام ستين مسكيتاً في الجسد الرقية ولا يطبق الصوم والطلاق  
 عليه فوالله عز وجل الا في نكاح من نساها ثم يعودون لها  
 فاحبته من قبل ان ينساها من ايجد فصيام شهرين متتابعين  
 من قبل ان ينساها من لم يقطع فاطعام سنتين مسكيتاً وروي عنهما ان رجلاً  
 طاهر من امراته ثم وافقها قبل ان يكفر فاني النبي صلح فاحبته فقال  
 ما حاك على ما صنعت قال ايت بها فاساقها في القوم قال لا  
 خفي تكفر عنك لاختلاف قوله في المباشرة فبما دون الفرج فقال في القديم  
 بحرم لونه فوالله لو توفى ثم لم يفرجها منه من المباشرة كالطلاق  
 وقال في الحديث لا يجرم لانه لو طلقها في نكاحه ما لم يفرجها  
 ككفار

والله اعلم بالصواب



محتاج اليه لا يحسن وان كان مستغنى عن نفسه فبغيره وجعل  
احدهما يلزمه العتق لانه مستغنى عنه وانما في هذا  
ما من احد الا يحتاج الى التزعة والخدمة وان جبت عليه كفارة  
وله ما لا غيت فاركان لا ضرر عليه في اخير الكفارة ككفارة  
القتل وكفارة الرمي في رمضان يجوز ان ينقل الى الصوم لانه

على الحق من غير ضرورة ولا يكفر بالصوم كما لو حضر الماء وإن كان عليه ضرر في تأخير الكفارة في كفارة الظهار فقيه وجعل أحدا ديك في الصوم لأن له ملافا ضللا من كفايته عليه أن يستنوي به

قِيَّةً وَلَا يَكْفُرُ بِالصَّوْمِ كَمَا يَقُولُ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ وَالشَّيْءُ أَن يَكْفُرَ  
بِالصَّوْمِ لَمَّا عَلِمَ مَرُوءَاتِي تَحْرِيمَ الْوَلِيِّ الْحَيِّ كَحُضْرِ لَنَا الْخَارِجَةِ أَن  
يَكْفُرَ بِالصَّوْمِ قَضَاءً وَأَن يَكْفُرَ بِالصَّوْمِ قَضَاءً حِينَ جَوَّبَ الْكُفَّارَةَ

حين لا ادفعه ثلثه اقوال احدى باعتبار حال الاداء الذي عبادة  
ما يدل من غير جنسها فاعتبر فيها حال الاداء كالوضوء والصلوة  
فبالحال الوجوب لانه حجب على وجه التظهير فاعتبر فيه

الوجوب كالحديث الثالث يعتبر اغلظ الملاحضات من حين الوجوب  
حين الاداء افاي وقت قدر على العتق لزمه لانه حتى يجب في الاداء

بوجوده انرا غیور قریب نظر المسائل عالیہ

فصل ولا يجوز لأبيه عليه السلام من العيوب التي تضرب بالعمل ضررا لينا  
لأن المقصود ظلم العبد منعه فكلينه من النقص وذلك لا يجوز  
مع العيب الذي يضرب بالعمل ضررا لينا فإن اعتق اعني لم يجز له من العمل

فمن الباعث ان غرق الخوفا حيا لان العور لا يضرب بالاعمال الا انه يرضى  
ببذل البصير العيدين ولا يحزى مقطوع اليد او الرجل لان لا اختيار بالاعمال  
فمن ابنتا ولا يحزى مقطوع الا بهما او السبابة او الفم لان منقو

لا بد من قطع كل واحد منها وتجزئته في قطع الخصر أو البطن  
لأنه لا يبطئ منفعه اليد بقطع أحدهما فإن قطع جميعا فإن كان  
أحد الخصر لا بد من قطع منفعه اليد بقطعها وإن كانت من غير أحدها

لا يدخل سبعة كل واحد من الغنم وان وقع منه اغلطان فان كانتا  
من الجنس والبنصر اخذه لان هابكا واحدة منهما لا يمنع لاجزا  
فان لا يمنع هابكا لا غنمين احيوان كانتا من الوشم السماوي

لا يفسد اجزاءه لانه لا يبطا منفعه الاصبغ والاكث من الارجام



لجزءه لانه يجره به ضربه الابهام فصار ان كان تحت نظرت كان  
 عرجا فليد اجزاه لانه لا يضربا احدا من اول ايته وان كان تحت اجزاه  
 لانه يضرب بالجر ضررا وليت اجزاه لا تقع لان الضرب لا يضرب بالجر  
 لا يضرب بالجر لانه لا يقع ما يشترطه واما الاخرى فانه قال في موضع  
 تجزئه وقال في موضع لا تجزئه من اجابنا من قال ان كان مع الضرب لم  
 تجزئه لانه يضرب بالجر ضررا وليت وان لم يكن مع ضم اجزاه لانه لا  
 يضرب بالجر ضررا وليت اصل القولين على هذين الجانبين منهم من قال ان  
 يعقل الاشارة اجزاه لانه يبالغ بالاشارة ما يبلغ بالنطق ان كان  
 يعقل تجزئه لانه يضربه ضررا وليت اصل القولين على هذين الجانبين  
 وان كان مجزئا طبقا يمنع العمل بالجزء لانه لا يعمل بالجزء ان كان  
 مجزئا يفيق نظرت فان كان زمان الجبوت تحت تجزئه لانه يضربه ضررا  
 وليت وان كان زمان الاقائه اكثر اجزاه لانه لا يضربه ضررا وليت  
 الحق وهو الذي جعل الشئ غير موضعه مع العلم بغيره **فصل**  
 تجزئ الاجزاء لانه كفي في العمل فجزئ مقطوع الاذن من قطع الاجزاء  
 لا يجوز في العمل وغيره اولى منه يخرج من الاجزاء فان عند الله لا  
 تجزئه وتجزئ لولا الزنا لانه تعبير في العمل وغيره اولى من الزنا  
 والاواني المجزئة ان كان تجزئ المجزئ والخصي لمن يجب والحصاة

يضرب بالجر ضررا وليت اجزاه لا يقع ما يشترطه واما الاخرى فانه قال في موضع  
 تجزئه وقال في موضع لا تجزئه من اجابنا من قال ان كان مع الضرب لم  
 تجزئه لانه يضرب بالجر ضررا وليت وان لم يكن مع ضم اجزاه لانه لا  
 يضرب بالجر ضررا وليت اصل القولين على هذين الجانبين منهم من قال ان  
 يعقل الاشارة اجزاه لانه يبالغ بالاشارة ما يبلغ بالنطق ان كان  
 يعقل تجزئه لانه يضربه ضررا وليت اصل القولين على هذين الجانبين  
 وان كان مجزئا طبقا يمنع العمل بالجزء لانه لا يعمل بالجزء ان كان  
 مجزئا يفيق نظرت فان كان زمان الجبوت تحت تجزئه لانه يضربه ضررا  
 وليت وان كان زمان الاقائه اكثر اجزاه لانه لا يضربه ضررا وليت  
 الحق وهو الذي جعل الشئ غير موضعه مع العلم بغيره **فصل**  
 تجزئ الاجزاء لانه كفي في العمل فجزئ مقطوع الاذن من قطع الاجزاء  
 لا يجوز في العمل وغيره اولى منه يخرج من الاجزاء فان عند الله لا  
 تجزئه وتجزئ لولا الزنا لانه تعبير في العمل وغيره اولى من الزنا  
 والاواني المجزئة ان كان تجزئ المجزئ والخصي لمن يجب والحصاة







الثالث تمام اثنين او كالمدة بعد اعتياد الصلاة في شهر فاعتبار  
 ان يعتبر الحديث الشفوي ثم عليهم الهلال فيصوم ويصل فان  
 افطر في يومه من غير عذر فله ان يستأنف وان جامع بالبدن ثم  
 لا يجمع في التكفير لا يسل الشايع لان جماعه لم يوت في الصوم  
 يقطع الشايع كاه كل الذي وان كان الفطر عذر ففوت فان كنت  
 فاعتدت في صوم كاهارة القتل والوطي فيصان في قطع الشايع لانه  
 صرح له في الفطر لانه لا يبيح بحدوث الشهوة في الحيض والابا  
 الجان يابس من الحيض وشكل غريو بالذمار لانهما رتبا ما قبل الابرار  
 فتقوت وان كان الفطر من فقيه فو لا يحد ما يسل الشايع لانه الفطر  
 باختياره فيسل الشايع كالواجب هذه الصوم فافطر والتا لا يسل  
 لان الفطر بسبب من غير جهنة فلم يقطع الشايع كالفطر بالحيض وان  
 كان بالسفر فقيه طوفان من احبابنا من قال فيه فو لا يحد الفطر بالحيض  
 الشفوي كالرضي في اباحه الفطر فكان كالمريض في قطع الشايع والثا لانه  
 يقطع الشايع فو لا يحد لان سببه من جهنة وان انقطع الصوم  
 الا انما فو كالواحد بالمرض وان افطر الحامل والمرضع في كل وقت القتل  
 والجماع في رمضان خوفنا على ولديها فقيه وجهان احدهما انه علم في  
 الفطر لعذر فلو كان افطر في المرض والثا انه يقطع الشايع

الان افطر ما يجد في غدا لم يلزمنا بالمرض والافطر عليه  
 فيصوم القضا في صوم رمضان ولا يجزى على المريض ولا على الصوم  
 ففطره ومضاف في يوم الفطر لانه ان يستأنف لانه نزل الشايع فيجب  
 لا يحد فيه **فصل** وان دخل في الصوم ثم وجد الرقية لم  
 يسل صومه وقال الرقية يسل كقوله في التيمم اذا راي المني الصلاة  
 وقد نسا عليه في الطهارة والمستحب الخروج من الصوم ويحق  
 لان الحق افضل من الصوم لما فيه من رفع الاتي والحد ينج من الخلاف  
**فصل** وان لم يقدر على الصوم لغيره لا يطبق معه الصوم ولو لم يكن  
 لا يجزي يومه منه لانه ان يطعم متين مسكينا لايه والواجب  
 ان يدفع الى كل مسكين مكر من الطعام لما روي ابو هريرة عن النبي  
 يحدث في جامع في شهر رمضان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اطعم متين  
 مسكينا قال لا احد قال في النبي طلع جوف من ثمره خمسة عشر  
 صاعا قال خذوا تصدق به فاذا انشد للجامع بالخبر ثبت في المظاهر  
 بالقياس عليه **فصل** ويجب ذلك من الجبوت والقار التي يجب  
 فيها الزكاة لان الابدان بها تقوم ويجب من غلبت في القول  
 القاضي ابو عبيد بن الجوابية يجب من غلبت في الزكاة  
 الاعتبار عاله فكذلكها هنا والمذهب الاول لقوله تعالى فاطعم



عشرة منها ابن من اسقط ما يملك من اهل بيته او احد اعداها  
 يطعم اهل بيته فوق البدر فانه لا يوجب من اهل بيته الكفاية  
 الذمة فان عدل في قوت اهل بيته فكل جود من غلة قوت اهل بيته  
 ولا خير اوان لم يكن جود فيه وجهان احدهما تجزئه لانه قوت  
 الزكوة فاشبهه قوت البدر والثاني لا تجزئه وهو الحق لان قوت  
 وان كان في موضع قوت الاقط ففيه قولان احدهما تجزئه لانه يمكن  
 فاشبهه قوت البدر والثاني لا تجزئه لانه لا يوجب فيه الزكوة فلهذا  
 وان كان حيا او مريضا او جادا ففيه طريقان عما يحاسب من قال فيه قولان  
 كالاقط ولهم من قال لا تجزئه قولا واحدا وخالف الاقط لانه يدخله الصاع  
 وهذا لا يدخله الصاع وان كان في موضع لا قوت فيه مجيب عن الب  
 قوت اقرب البلاد اليه **فصل** ولا يجزي العتق في السويق  
 والمخبر من محاسبنا من قال تجزئه لانه مهمم الاقليات مستغنى  
 مؤونه وهذا فاسد لانه ان كان قد هباه لتنفعه فقد قوت فيه وجها  
 من المنافع ولا يجوز اخراج القيمة لانه احد ما يكفر به ولا تجزئه  
 القيمة كالعتق **فصل** ولا يجوز ان يدفع الواجب الى اقل  
 مسكنا لانه لا يرفع جميع حوائج مسكنا وعذاهم وعيشهم بما  
 عليه من الطعام الجزء لان ما وجب للفقراء بالشرع وجب فيه

الشرع في الاكل لا يوجب ان لا يجد شيئا من اهل بيته وحقه  
 ان لا يجد شيئا من اهل بيته في وجهه وجهان احدهما لا يجزئه وهو قول  
 سعيد الاصطفي في ادر اليوم مؤونه في قسمته فلم يجزه كالواحد  
 اليهم الطعام في الشئ او الثاني انه تجزئه وهو الاظهر لانه سلم  
 لكل واحد منهم حقه ولاؤونه في قسمته فليلا فلا منع الاجزاء  
**فصل** ولا يجوز ان يدفع الى محتاج لانها تجب لاهل الحاجة  
 والمكاتب مستغنى عن كسبه ان كان له كسبا او بل يفسخ الكتابة  
 ويوجع الى مولاه ان لم يكن له كسبا ولا يجوز ان يدفع الى كاف لانه  
 كفارة فلا يجوز صرفها الى كافر كالعتق ولا يجوز دفعها الى من يلزمه  
 نفقته من زوجه او الاولاد لانه مستغنى بالنفقة وان دفع ما عليه  
 من الطعام ثم قدر على الصيام لم يلزمه لانها لا تنقل الى الصوم كما لا يلزم  
 الانتقال الى العتق اذا وجد الرقبة في اثنا الصوم والافضل ان  
 ينقل اليه لانه اصل **فصل** ولا يجوز ان يدفع عن الظهار قبل  
 ان يظاهر لانه حقيق بغيره فلا يجوز تقديمه عليها كالزكوة  
 قبل ان يملك المصايب ويجوز ان يدفع بالمال بعد الظهار وقبل اعود  
 الحق قال في حلق السليبين فلا او جرحها جاز وقدره على آخر  
 كالزكوة قبل احوال وكفارة اليمين قبل الخن **فصل** ولا يجزي

بعض



تنفي عن الكفار ان الالهيته لقوله صلح ان الاعمال بالنيات وكل ما  
 نوي ولا ينجح بحسب سبيل الظاهر فافترى النبي كالكافر  
 يلزمه في النبيه بعين سبيل الكفارة كما يلزمه في الكوفة بحسب سبيل  
 الذي يركبه فاركب بالصوم ارضه ان ينوي كل ليلة انه عدا صيام من  
 الكفارة وهل يلزمه فيه التثاوية فيه طنة او جء لحدها يلزمه ان ينوي  
 كل ليلة لان التتابع واجب فلزمه نذته كالصوم والتتابع يلزمه  
 ان ينوي ذلك في كل ليلة لا يمتز بذكر عن غيره والتثاوية وهو الصحيح  
 لا يلزمه فيه التتابع لان العباد هي الصوم والتتابع شرط في العباد  
 فلم يجب نذته في اداء العباد كالظاهرة ومثرا العورة لا يلزمه  
 ينتهي في الصلوة **فصل** وان كان المظاهر كما ان كرا العتق او  
 الاطعام لا يصح منه العتق والاطعام في غير الكفارة فصح منه  
 في الكفارة ولا يكفر بالصوم لانه لا يصح منه الصوم في غير الكفارة  
 فلا يصح في الكفارة وان كان المظاهر غير افتد كونه في باب المائتين  
 فاعني عن الامادة **كتاب اللعان**  
 اذ علم الزوج ان امرأته زنت بان رآها بجنبه وهي تنفي ولم يكن بينه وبينها  
 فله ان يقذفها وله ان يسكن لما روي عنه عن عبد الله ان رجلا أتى  
 النبي صلح فقال ان رجلا وجد مع امرأته رجلا فتكلم جلدت  
 امرأته

او قتلها فموتها كانت رأت على عينيها قال الله تعالى وجعل  
 بينكم وبينهم حجابا ليحكم فيهم ما يريدون انما جهم ولم يسم لهم  
 منهم احد كونه يتكلم او يسلط ولم يذكر في صلح كونه من  
 سبيل الله وان اقرت عنده بالحق او وقع في نفسه سبيل الله  
 خبره بذلك فله او استقام ان رجلا يذنب بها ثم راي الرجل  
 يخرج عندها في اوقات الزينة فله ان يقذفها وله ان يقتل  
 لان الظاهر انها زنت فإزاله الفرج والتكلم فقام اذا  
 راي رجلا يخرج من عندها ولم يستقم في ذنبها لم يجر  
 لا يجوز ان يكون رجل البهاة ربا او سارقا او دخل اليها  
 عن نفسه او ملكته فلا يجوز قتلها انما استقام ان  
 رجلا يذنب بها ولم يجد عندها فقيه وجهه لحدها لا يجوز  
 قتلها لانه حتما ان يكون غير "قرا شجاع" ذلك عنها والثاني  
 يجوز لمن الاستقامة اقوى من خبر القذف ولان الاستقامة  
 يثبت القسامه في القتل فثبت بها جوار القذف **فصل**  
 ومن قذف امرأته بوثان وجب لحدها او تعزير القذف فطوبى  
 التعزير فله ان يسقط ذلك بالنسيئة لقوله عز وجل والذين يرمون  
 ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا  
 لهم شهادة ابدا







لان الاعان جعل تحقيق الزنا وقد تحقق زناه كمن اراد البتة والحق المد  
 بالاعان اسقاط ما يجب بالقذف والتعذيب هاهنا على الشك في الزنا  
 عز وجل لا على القذف لانه بالقذف لا يجرى فيها عقوبة وعلى ابو الحسن في الاعان  
 و ابو القاسم الرازي في قولين احدهما لا يجرى لانه اذا زناه والتية للاعان  
 لانه اذا جاز ان يلعن لولا التعريف فيمن لم يلعن زناه فانه لا يجرى في قوله  
 زناه ولا في قوله يلعن **باب ما يلحق من النسب وما لا**  
**يلحق وما يجوز فقيه بالاحكام وما لا يجوز** اذ اخرج  
 وهو من نوازلهم وامكن اجتماعها على الوصل وانما يولد من الحمل  
 لحقه في الظاهر لقوله صلاح الولد الفاضل ولان من خرج من هذه الشروط  
 يمكن ان يكون الولد منه وليس هاهنا ما يجاز منه ولا ما يستقل  
 فوجب ان يلحق به **فصل** وان كان الزوج صغيرا لا يولد له  
 له بحقه لانه لا يمكن ان يكون منه وينتفي عنه من غير الاعان لان الاعان  
 بمنزلة المبيح جعلت لتحقيق ما يجوز ان يكون ويجوز ان لا يكون فيحقق  
 باليمين احد الجازين وهما هنا لا يجوز ان يولد الولد فلا يحتاج في شبهة  
 الاعان واختلفت احوالنا في الشك في يجوز ان يولد فيه فمنهم من قال  
 يجوز ان يولد له بعد عشر سنين ولا يجوز ان يولد له قبل ذلك وهو  
 ظاهر النص والدليل عليه قوله صلاح من زوجه بالصلوة وهم ابنا سبع

وشبهه الم طرهما هم ابنا عشر وثلاثين فيجب ان يولد له من غير الاعان  
 ويجوز ان يولد له بعد تسع سنين في يجوز ان يولد له من غير الاعان  
 التسع سنين فيجوز ان يولد له من غير الاعان التسع سنين فيجوز ان يولد له  
 على سبيل التقريب لانه لا بد ان يولد له بعد التسع سنين امكان الوصل قبل منه  
 الحاد وهو سنة ما شهور ذلك فريث من العشر وان كان الزوج مجبوا فقد  
 يعي المراد انه ان يلعن ويؤيد الريح انه ينتفي عنه من غير الاعان واختلفت  
 احوالنا فيه فقال ابو اسحق ان كان مقطوع الذكر ولا يلد منه من غير  
 الاعان لانه يستحيل ان يولد له من غير قطعها وان قطع احداهما لم يولد  
 ينتفي الاعان لانه لا يلد منه من غير الاعان وان كان في الاثني اسحق  
 وانما حمل القول على هذا للمعاليين وقال الغافقي ابو حامد في اصل الذكر  
 ثقتان احدهما للبول والاخرى للمني فلان انسدت ثقبه للمني انتفي  
 الولد من غير الاعان لانه يستحيل ان يولد له وان لم يولد له ينتفي الاعان  
 لانه يمكن ان يولد له من غير الاعان على هذا للمعاليين **فصل** وان يمكن  
 اجتماعها على الوصل بان تزوجها فطلعت عقيب العقد وكان  
 بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما انتفي ان يولد له من غير الاعان  
 لانه لا يمكن ان يكون منه **فصل** وان اتى بالولد من ستة  
 اشهر من وقت العقد انتفي عنه من غير الاعان لاننا نعلم انها علق



انما حدثت الفاشية ان رجل من بني قيس بن كلاب  
 اسمه اسد لم يلحقه راتفي من غير اعلان له فاقطعها بواحدة من  
 هذا النوع علقته بعد ذلك في اسوان الفقهاء في رجل فاعتقوا ان  
 لم وضعته لدا قبل ان تزوج بغيره ولو من سنته اسد لحقه لخاصة  
 ان عدتها لم تنقص وان كانت اسد اسد او اربع سنين وما بينهما  
 لحقه وفل ابو العباس في نسخ الحقة لانا حكمنا بان قضاء العدة بالطلاق  
 للمذبح ومالك لا يجوز ونقصه لا محتمل وهذا خطأ لانه على ان  
 يكون منه والنسب اذا المكن اثباته لم يجز نفيه ولهذا اذا انت  
 بعد العقد اسد اسد لحقه وان كان الاصل عدم الوطى وبرائة رجمها  
 منه وان وضعته لا كثر من اربع سنين نظرت فان كان الطلاق بائنا  
 انتفى عنه بغير اعلان لان العلق حاد في بعد ذلك الغرض وان  
 كان صحيحا فقيه قولان احدهما ينتفي عنه بغير اعلان لانها حوت  
 عليه بالطلاق فخرتم المدة فصار كما لو طلقها طلاقا بائنا والقول  
 الثاني لحقه لانها في حكم الوصيات في السكنى والنفقة والطلاق الطلاق  
 ولا يلزم فاذ اقلنا به اقل من الحقة وله ما فيه وجهان قال ابو اسحق  
 بلحقه ابدا لان العدة يجوز ان تمتد لان اكثر الظاهر لاحد له ومن  
 احبنا من قال بالحقة الى اربع سنين من وقت العدة وهو الصحيح لان العدة

اذا العقد بائن وصار في فصل وان كانت نكحة بلحقه ولها  
 نفقة ما قبل ان ينفقها وقيل الزوج ان العلوس الى اربعة من جهات على المانة  
 ولا ينفق من نفقة لانه يمكن نفيه من اللعان وهو القارة التي يجوز نفيه  
 اللعان ولا يمكن نفيه لانه كانت فاشية على اربع من جهات التي الذي  
 ينسب فيه الى احدها اقل من اربع والنسب الى الواطى يشهد انتفى عن الزوج  
 بغير اعلان وان النسب الى الزوج لم ينفق عنه لانا اللعان لانه يمكن نفيه  
 بغير اللعان فجاز نفيه باللعان ان قال في رجل فلان واشتكر له ذولا  
 منه فقيه قولان لصدها الا بالاعراف التي ولد لها لو وطئها رجل يشهد في  
 زانية والشاذله ان لا يعرف وهو الصحيح لانه نسب لحقه من غير طهارة  
 لا يمكن نفيه بغير اللعان فجاز نفيه باللعان كما لو كان زانية فصل  
 وان اشترى امراته بولد وادعى الزوج انه من نكح قبله وكان لها زوج قبله  
 نظرت فان وضعته لا اربع سنين فساد ونها من طهارة كل واحد من سنته  
 اشهر من عقد الزوج فهو الاول لانه يمكن ان يكون منه وينتفي عن الزوج  
 بغير اعلان لانه لا يمكن ان يكون منه وان وضعته لا كثر من اربع سنين  
 من طلاق الاول ولا قبل من سنته اشهر من عقد الزوج انتفى عنه بالطلاق  
 بان لا يمكن من واحد منها وان وضعته لا اربع سنين فساد ونها من  
 طلاق الاول ولسته اشهر فصاعدا من عقد الزوج عرق على















لا يملكه ولم ينفقه احتياطاً من قبله في دفع نفقته باللعان في الشهر  
 اخذ من ماله شهر من ولده الاول فينفق عليه في الشهر  
 اللعان ثم اهل الاكل فان نفاه باللعان انتهى ان اقربوه فنفق  
 من غير عقد لحقه الولدان لانها حلالا واحداً فنفقوا ما نفقوا  
 لما لحقه ولحقه من الحقه نابعاً لما نفاه لما ذكرناه في التوضيح ان  
 يولد له من شهر من ولده الثاني انتهى بغير لعان لانها علقته  
 بعد زوال الفرائض **فصل** في ان لا ينفقها على رجل فوضعت  
 بينهما من شهر شهر بلحقه واحده من مالها لانا موجد  
 عند اللعان فاستقيا به وان كان بينهما اكثر من شهر انتهى  
 الاول باللعان وانتهى الثاني بغير لعان لاننا بقينا بوضع الاول  
 رجها منه وانما علقته بالثاني بعد زوال الفرائض **فصل** في ان  
 قدف امراته بزوجها اصفاه الى ما قبل النكاح فان يكن نسبته  
 بلا عن لا سقط الحلالا لانه قدف غير محتاج اليه فلم يجر حقيقته  
 باللعان قدف لا جنبيه وان قال نسب بلحقه ففيه وجهان  
 احدهما وهو قول الجمهور انه لا يلعن لانه قدف غير محتاج  
 اليه لانه كان يمكنه ان يطلق ولا يضيفه الى ما قبل العقد والثاني  
 وهو قول الجمهور ان له ان يلعن لانه نسب بلحقه من غير رضاه



لا يملكه ولم ينفقه احتياطاً من قبله في دفع نفقته باللعان في الشهر  
 اخذ من ماله شهر من ولده الاول فينفق عليه في الشهر  
 اللعان ثم اهل الاكل فان نفاه باللعان انتهى ان اقربوه فنفق  
 من غير عقد لحقه الولدان لانها حلالا واحداً فنفقوا ما نفقوا  
 لما لحقه ولحقه من الحقه نابعاً لما نفاه لما ذكرناه في التوضيح ان  
 يولد له من شهر من ولده الثاني انتهى بغير لعان لانها علقته  
 بعد زوال الفرائض **فصل** في ان لا ينفقها على رجل فوضعت  
 بينهما من شهر شهر بلحقه واحده من مالها لانا موجد  
 عند اللعان فاستقيا به وان كان بينهما اكثر من شهر انتهى  
 الاول باللعان وانتهى الثاني بغير لعان لاننا بقينا بوضع الاول  
 رجها منه وانما علقته بالثاني بعد زوال الفرائض **فصل** في ان  
 قدف امراته بزوجها اصفاه الى ما قبل النكاح فان يكن نسبته  
 بلا عن لا سقط الحلالا لانه قدف غير محتاج اليه فلم يجر حقيقته  
 باللعان قدف لا جنبيه وان قال نسب بلحقه ففيه وجهان  
 احدهما وهو قول الجمهور انه لا يلعن لانه قدف غير محتاج  
 اليه لانه كان يمكنه ان يطلق ولا يضيفه الى ما قبل العقد والثاني  
 وهو قول الجمهور ان له ان يلعن لانه نسب بلحقه من غير رضاه







تلك التي هي في  
مجلسها  
لا يتبعه والحق بكيفية شأن **فصل** في بيان  
الآيات والعلامات التي هي في علم الله تعالى في بيان  
الآيات التي كان القضاة يملكون بها للناس في بيان  
لأنهم يحور أن يقيم عليها الحقائق التي يدينون بها الحكماء  
**فصل** في الدلائل التي هي في قول الزوج أربع مرات أشهد بالله  
أن من الصادقين ثم يقول وعلى لعنة الله أن كنت من الكاذبين  
وتقول المرأة أربع مرات أشهد بالله أنه من الكاذبين ثم تقول  
وعلى غضب الله أن كان من الصادقين في الدليل قوله عز وجل والذين  
يؤفون إذا ولجهم ولم يكن لهم شهادة أنفسهم أربعة  
شهاداتهم بالله أنه من الصادقين والخامسة أن لعنة الله  
عليه أن كان من الكاذبين ويدركانها القضاة أن تشهد أربع  
شهادته بالله أنه من الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها  
أن كان من الصادقين فإنها داخل في هذه الألفاظ الخمسة  
لأنه يدين الله في كل شيء على هذه الألفاظ فدل على أنه  
لا يتعلق بأحد منها ولأنه بيته يحقق بها الوثائق في كل شيء

الكتاب كالسهم والعبد كالسهم  
 لأنه لا يوجب القوة فلم يوجب  
 فانه ان لم يكن الاشارة معقولة لم يكن  
 لا لم يكن معنى الجنون وان كانت الاشارة معقولة  
 مع لقائه لانه كالناطق في كحاخه وطالاته فكان  
 لعانه واما من اقتتل لسانه فانه ان كان يلجوسا منه  
 بالاشارة كالاخوس وان لم يكن فقيه بجهان  
 لانه غير ما يوس من نطقه فلم يبع لعانه بالاشارة  
 ببع لان لسانه بلسان العاص وفي الله عنها  
 القتل عذبي لعلان عذبي فاشارة اي نعم نوع  
 اهاوصيه ولانه عاجز عن النطق فبع لعانه  
 فاصل وان كان نجيا فان كان نجس بالعربية  
 لصدما ببع لعانه بلسانه لانه عيب  
 القدرة على العربية كساير الايمان والشارح لا يبع لان الشر  
 ورد فيه بالعربية فلم يبع بغيره مع القدرة كاذكار الصلوة  
 وان لم يكن بالعربية لا عن بلسانه لانه ليس باكثر من اذكار  
 الصلوة واذكار الصلوة يجوز بلسانه اذ لم يكن بالعربية



عن قول الشهادته وان ابدل بغيره  
 قال الحلف او اقسم او اذبح  
 باللفظ العبري واللاتي  
 لفظ الشهادة لا بعدد ولفظ الغضب  
 يجوز ان يكون واحداً واللفظ لا يجرى  
 ابدل للمرة لفظ الغضب لفظ الغضب  
 خفي اطرأ فيه لان المنة بزناها  
 من امة بالقدف وان ابدل الرجل  
 احد يجوز لان الغضب غلظ والنتيجة  
 وان وقع الرجل لفظ اللعنة على الشهادة  
 لفظ الشهادة فيه وجهان احدهما  
 وذلك يحصل من التقديم والتأخير  
 والمستحب ان يكون الدعاء بحضور جماعة  
 وسئل بن سعد عن النبي صلى الله عليه  
 على خدائه ستمهم والصبيا  
 جلدته قد حضر جماعة من الرجال  
 بل الدعاء والنجوة في جماعة ابلغ في الدعاء  
 لان الدعاء سبب الخلق لا يثبت الحد بالاربع فاستحب

ان يكون في الدعاء عليه قوله عذابي  
 من جملته في دعائه الله عز وجل  
 اليوم امل في فصيلي امسحت فصيلي  
 من قيام لما دوى بن عباس رضي الله  
 اليهما فاجابوا قائلين فمستندت  
 ابلغ في الدعاء واختلف قوله في المكان  
 تغليظ ورده في الشرح فاشبهه التغليظ  
 يستحب كالتغليظ بالجماعة والزمان  
 ينبغي ان يشرف موضع في البلد الذي فيه الدعاء  
 من الزكوة والمقام لكن الميمين فيه لفظه  
 الزكوة من عوف رضي الله عنه راي قوماً  
 فقال علي بن ابي طالب او علي بن ابي طالب  
 اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
 اشرف البقاع بها وهل يكون علم الله











بعد ان ينفذ في فعله ما عليه من قوله تعالى ولا تاتوا النساء من قبلهن  
فيهم بجهنم اي من قبلهن في الدنيا لان ما اوجبه الله من النكاح  
في الدنيا لا يوجب في الآخرة وان لم يكن في الدنيا نكاحا ولا ثباتا  
تأخر للموت ولم يقع بهذا اللعان في الدنيا بل في الآخرة  
والمرأة ان تدعى جارية باللعان لقوله تعالى ويدعونها العبد  
ان تشهد مع غيرها ان الله الله ان يكون في الدنيا نكاحا ولا ثباتا  
في العقل لانه لا يدخل في النكاح الا بالثبوت في الدنيا ففصل  
الزوج ثم اكد نفسه وجبت عليه حدة القذف ان ففت المرأة محصنة  
او النحر وان لم يكن محصنة ولحقه النسب لان ذلك حق عليه  
بتعذيبه ولا يعود الفرائض ولا يرتفع القرين لان ذلك لا يعود  
بتعذيبه وان لعنت المرأة ثم اكد نفسه وجبت عليها  
حد الزنا لانه لا يتعلق بلعنها الا من سبق حد الزنا وهو  
عليها فاعلها باكذبا **فصل** وان الزوج قبل اللعان وقعت الزنة  
بالموت وورثته الزوجة لان الزوجية بقاء الموت وان كان هناك  
الافوته ما مات قبل ثبوتها وما وجبت عليه من الحد والتعزير وقذفها  
فقط بموته اي انما اختص بغيره وقد فات وان ماتت الزوجة قبل  
الزوج وقوت الزوجة بالموت وورثها الزوج لان الزوجية بقاء

والان ينفذ في فعله ما عليه من قوله تعالى ولا تاتوا النساء من قبلهن  
فيهم بجهنم اي من قبلهن في الدنيا لان ما اوجبه الله من النكاح  
في الدنيا لا يوجب في الآخرة وان لم يكن في الدنيا نكاحا ولا ثباتا  
تأخر للموت ولم يقع بهذا اللعان في الدنيا بل في الآخرة  
والمرأة ان تدعى جارية باللعان لقوله تعالى ويدعونها العبد  
ان تشهد مع غيرها ان الله الله ان يكون في الدنيا نكاحا ولا ثباتا  
في العقل لانه لا يدخل في النكاح الا بالثبوت في الدنيا ففصل  
الزوج ثم اكد نفسه وجبت عليه حدة القذف ان ففت المرأة محصنة  
او النحر وان لم يكن محصنة ولحقه النسب لان ذلك حق عليه  
بتعذيبه ولا يعود الفرائض ولا يرتفع القرين لان ذلك لا يعود  
بتعذيبه وان لعنت المرأة ثم اكد نفسه وجبت عليها  
حد الزنا لانه لا يتعلق بلعنها الا من سبق حد الزنا وهو  
عليها فاعلها باكذبا **فصل** وان الزوج قبل اللعان وقعت الزنة  
بالموت وورثته الزوجة لان الزوجية بقاء الموت وان كان هناك  
الافوته ما مات قبل ثبوتها وما وجبت عليه من الحد والتعزير وقذفها  
فقط بموته اي انما اختص بغيره وقد فات وان ماتت الزوجة قبل  
الزوج وقوت الزوجة بالموت وورثها الزوج لان الزوجية بقاء







بها حال في مسلم لغير الله تعالى...  
على مبلغ فقيه...  
لايمان بعد تركها...  
طبيبات ما حل الله...  
ان كنت لما انت...  
ويروى غير هذا...  
ويكده الامير...  
لم ينفق عينه...  
من كان حالف...  
الله صلح...  
ما حلفت...  
نصراني او يري...  
ان رسول الله...  
كان صادقا...  
كثيرا من...  
فان خلف...  
فان خلف...  
فان خلف...

بها حال في مسلم لغير الله تعالى...  
على مبلغ فقيه...  
لايمان بعد تركها...  
طبيبات ما حل الله...  
ان كنت لما انت...  
ويروى غير هذا...  
ويكده الامير...  
لم ينفق عينه...  
من كان حالف...  
الله صلح...  
ما حلفت...  
نصراني او يري...  
ان رسول الله...  
كان صادقا...  
كثيرا من...  
فان خلف...  
فان خلف...  
فان خلف...



حقائق العلم والدين  
الاستدلال وان في العلم والدين  
تدبر العمل العلم  
عند قيامه في العلم وتقل نظر الى قدرة الله وتوحيده  
فانصت اليه بالية وان قال حق الله اراد به العبادات  
مسه لانه يبين محبت وان يبين في العبادات ان محبت  
لان الحق في العبادات فيستعمل فيما يستحقه الباري  
من الصفات وخل من صفات الذات وقد انعم الله العرفه  
به فانه قد تبه اليه من غير نية **فصل** وان في العبادات  
وكفاله واماله فان اراد به ما احب عليه من العبادات  
لانه يبين محبت وان اراد احب العبادات استحقاقه ما تعبد به فهو  
بمن لانه صفة قديمة وان لم يكن له بنية فحقه جهل احب الله  
بمن تدن العادة بالعرف والالتفات في العادة بالالف  
والتعليق بصفاته كالطالب الغالب للدراس للمعلم والشافعي  
لانه محتمل العبادات ومحتمل ان كان من اسئلة راقه وليفتن  
فان علم وانما يختلف به بعض الناس والآخر لا يعرفونه فلم  
يكن

تفان في العلم والدين  
الاستدلال وان في العلم والدين  
تدبر العمل العلم  
عند قيامه في العلم وتقل نظر الى قدرة الله وتوحيده  
فانصت اليه بالية وان قال حق الله اراد به العبادات  
مسه لانه يبين محبت وان يبين في العبادات ان محبت  
لان الحق في العبادات فيستعمل فيما يستحقه الباري  
من الصفات وخل من صفات الذات وقد انعم الله العرفه  
به فانه قد تبه اليه من غير نية **فصل** وان في العبادات  
وكفاله واماله فان اراد به ما احب عليه من العبادات  
لانه يبين محبت وان اراد احب العبادات استحقاقه ما تعبد به فهو  
بمن لانه صفة قديمة وان لم يكن له بنية فحقه جهل احب الله  
بمن تدن العادة بالعرف والالتفات في العادة بالالف  
والتعليق بصفاته كالطالب الغالب للدراس للمعلم والشافعي  
لانه محتمل العبادات ومحتمل ان كان من اسئلة راقه وليفتن  
فان علم وانما يختلف به بعض الناس والآخر لا يعرفونه فلم  
يكن







من لا يدرك  
 وان اراد ان يثبت  
 اليقين كقول العظمى في الفعل  
 وهو قول ان قال الله تعالى  
 عيسى نبي من انبياءنا الذين بعثناهم  
 منهم معظمتهم لتفكر في الحوادث عليه وذلك في جوارحه  
 وان قال سلك بالله او اقمته علي ان الله لتفعل كذا فان اراد ان  
 الشفاعة بالله عز وجل في الفعل اني سلك ان اراد ان يجعل عليه  
 ذلك ما طافا لانه يحفل اليقين وهو يقوله بالله لتفعل كذا وان اراد  
 ان يعقد للمسؤول ان ذلك عينا لم يعقد لولا وهو يمين لان السائل في  
 اليقين عن نفسه والمسؤول الجواب في حال ادخل الله لا يفعل  
 ان يشا ويدان افعله فقال يد يد شئت ان تفعله ان يعقد شئنه  
 لانه على عقد اليقين على مشيئته وقد جازت ثم يقف البر والخير على فعل  
 الشئ وتوكله وان قال يد يد شئت ان تفعله لم تعقد اليقين في ذلك  
 في يد شراة لها وان فقدت مشيئته بالجنون او الغيبة الملوثة  
 تعقد اليقين لانه لم يحقق شرط العقد فلهذا لم يعقد  
**جامع الايمان**

وان اراد ان يثبت  
 اليقين كقول العظمى في الفعل  
 وهو قول ان قال الله تعالى  
 عيسى نبي من انبياءنا الذين بعثناهم  
 منهم معظمتهم لتفكر في الحوادث عليه وذلك في جوارحه  
 وان قال سلك بالله او اقمته علي ان الله لتفعل كذا فان اراد ان  
 الشفاعة بالله عز وجل في الفعل اني سلك ان اراد ان يجعل عليه  
 ذلك ما طافا لانه يحفل اليقين وهو يقوله بالله لتفعل كذا وان اراد  
 ان يعقد للمسؤول ان ذلك عينا لم يعقد لولا وهو يمين لان السائل في  
 اليقين عن نفسه والمسؤول الجواب في حال ادخل الله لا يفعل  
 ان يشا ويدان افعله فقال يد يد شئت ان تفعله ان يعقد شئنه  
 لانه على عقد اليقين على مشيئته وقد جازت ثم يقف البر والخير على فعل  
 الشئ وتوكله وان قال يد يد شئت ان تفعله لم تعقد اليقين في ذلك  
 في يد شراة لها وان فقدت مشيئته بالجنون او الغيبة الملوثة  
 تعقد اليقين لانه لم يحقق شرط العقد فلهذا لم يعقد  
**جامع الايمان**



































ما من شيء الا وله قوة...  
 الى ما هو اقرب...  
 ما كان علمه...  
 منه وان كان لا يتوعد...  
 بحيث لا يهمل...  
 فتعلم ان كان...  
 لا يتوعد...  
 فيه قول اخر انه...  
 واليه...  
 والحق...  
 وهذا...  
 او ليس...  
 من خلقه...  
 لا يتوعد...  
 ان...  
 وان...

ما من شيء الا وله قوة...  
 الى ما هو اقرب...  
 ما كان علمه...  
 منه وان كان لا يتوعد...  
 بحيث لا يهمل...  
 فتعلم ان كان...  
 لا يتوعد...  
 فيه قول اخر انه...  
 واليه...  
 والحق...  
 وهذا...  
 او ليس...  
 من خلقه...  
 لا يتوعد...  
 ان...  
 وان...











ولقد قول أبو القاسم في هذه المسألة...  
 فاعلم أن الثاني بكسر الهمزة وهو...  
 ما فادنا لا يفرق...  
 يكون...  
 فهاهنا أولى أن يكون...  
 فيمن...  
 مساكين أو كسوتهم أو خير برقة...  
 عليه قوله عز وجل لكن لا خير لكم بما عقرتم إياها فكفارتها طعام  
 عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو خير  
 ١٣ رقبته فإن لم يقدر الثلثة لزمه صبيها ثلثه أيام لقوله تعالى فمن  
 لم يجد فصيام ثلثة أيام فإن كان يكفر بالمال فالمستحب أن لا يتقرب إلى المال  
 ليخرج من المال فإن أبا حنيفة لا يجيز تقديم الكفارة على الثلث وإن  
 أولاد من المال قبل الثلث فإن كان الثلث لغيره معصية جاز تقديم  
 الكفارة لأنه مع ما يتعلق به من المسألة كقصاصه فإذا وجد أحدهما  
 جاز تقديمه على الآخر كالزكوة قبل الجوار وإن كان الثلث بعد منه  
 فهو صحيح لأنه يجوز لما ذكرناه والثاني يجوز لأنه يتوصل

قبل الجوار...  
 فاعلم أن الثاني بكسر الهمزة وهو...  
 ما فادنا لا يفرق...  
 يكون...  
 فهاهنا أولى أن يكون...  
 فيمن...  
 مساكين أو كسوتهم أو خير برقة...  
 عليه قوله عز وجل لكن لا خير لكم بما عقرتم إياها فكفارتها طعام  
 عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو خير  
 ١٣ رقبته فإن لم يقدر الثلثة لزمه صبيها ثلثه أيام لقوله تعالى فمن  
 لم يجد فصيام ثلثة أيام فإن كان يكفر بالمال فالمستحب أن لا يتقرب إلى المال  
 ليخرج من المال فإن أبا حنيفة لا يجيز تقديم الكفارة على الثلث وإن  
 أولاد من المال قبل الثلث فإن كان الثلث لغيره معصية جاز تقديم  
 الكفارة لأنه مع ما يتعلق به من المسألة كقصاصه فإذا وجد أحدهما  
 جاز تقديمه على الآخر كالزكوة قبل الجوار وإن كان الثلث بعد منه  
 فهو صحيح لأنه يجوز لما ذكرناه والثاني يجوز لأنه يتوصل



ليس به واشية في الصوم لغيره لانه في الصوم على كل حال  
 والناس كسوة الوجوه في ذلك في الصوم لانه في الصوم على كل حال  
 واما البر فانه ان اذ هو في الصوم لانه في الصوم على كل حال  
 الذنوب اذ هو في الصوم لانه في الصوم على كل حال  
 وان اذ ان يكون بالصيام فيه فلو ان احدنا اذ هو في الصوم  
 فلو جعل الصوم فيها بدلا عن العشق في الصوم لانه في الصوم  
 القتل والظهار والثاني ان يكون متفرقا ومتساويا في الصوم لانه في الصوم  
 القرآن علقا فصار متساويا ومتفرقا كالصوم في نفيه الا في الصوم  
 وان كان الخالف عنها فكيف رتبة الصوم فان كان الصوم يضره لشارع  
 للصوم وطول النهار تغرت فان كان ما ذكرنا في الصوم لانه في الصوم  
 يصوم من غير اذنه لانه لو لم ياذنه وان حلف بخير اذنه وحلف بخير  
 اذنه يجوز ان يصوم الا باذنه لانه لو لم ياذنه وان حلف بخير اذنه  
 وحلف باذنه فان يصوم بخير اذنه لانه لو لم ياذنه وان حلف باذنه  
 بخير اذنه فقيه وجهان احدهما ان يجوز ان يصوم بخير اذنه لانه لو لم ياذنه  
 والثاني ان يصوم باذنه فصار كالو حلف بخير اذنه وحلف باذنه  
 والثاني لا يجوز ان يصوم بخير اذنه وهو الصحيح لانه اذ لم يجوز

[illegible]







انقضت العدة براءة الحمل وهو الحيض  
حتى ينقطع من الحيض ولو لم ينقطع من الحيض  
تنقضي العدة براءة الحمل ولو لم ينقطع من الحيض  
تنقضي حتى ينقطع من الحيض ولو لم ينقطع من الحيض  
بانقضاء العدة ومنهم من قال بانقضاء العدة بانقضاء  
الوجع فيمن رأت الدم لعادة فتعلم بالجماع ان في الحيض والقيء  
البيوطي عرصة فيمن رأت الدم لعادة لانه لا يعلم انه حيض  
يعوم وليلة وهل يكون ما رأت من الحيض من العدة في وجهها احدها  
انه من العدة لانه لا يزد من اعتباره فعلى من اراد ان يجمعها في  
الوجعة وان تزوجت فيه لم يحل النكاح والشيء انه ليس من العدة  
لانه لو جعلناه من العدة لؤدت العدة على الشهر اقرا وعادة  
اذا رجعها لم يحل الرجعه وان تزوجت فيه مع النكاح فصلا  
واقرا ايمن ان تحريم الحدة اثنا عشر يوما او ساعتيه  
بان يطلقها في الشهر في الطهر بعد الثلاث ساعه فيكون ذلك  
الساعه قولا في تحريمه وليله ثم تطهر خمسة عشر يوما  
ثلاثا في تحريمه وليله ثم تطهر خمسة عشر يوما وهو  
ثالث اذا طعنت في خمسة الثالثة انقضت عدتها

انما العدة براءة الحمل وهو الحيض حتى ينقطع من الحيض ولو لم ينقطع من الحيض تنقضي العدة براءة الحمل ولو لم ينقطع من الحيض تنقضي حتى ينقطع من الحيض ولو لم ينقطع من الحيض بانقضاء العدة ومنهم من قال بانقضاء العدة بانقضاء الوجع فيمن رأت الدم لعادة فتعلم بالجماع ان في الحيض والقيء البيوطي عرصة فيمن رأت الدم لعادة لانه لا يعلم انه حيض يعوم وليلة وهل يكون ما رأت من الحيض من العدة في وجهها احدها انه من العدة لانه لا يزد من اعتباره فعلى من اراد ان يجمعها في الوجعة وان تزوجت فيه لم يحل النكاح والشيء انه ليس من العدة لانه لو جعلناه من العدة لؤدت العدة على الشهر اقرا وعادة اذا رجعها لم يحل الرجعه وان تزوجت فيه مع النكاح فصلا واقرا ايمن ان تحريم الحدة اثنا عشر يوما او ساعتيه بان يطلقها في الشهر في الطهر بعد الثلاث ساعه فيكون ذلك الساعه قولا في تحريمه وليله ثم تطهر خمسة عشر يوما ثالثا في تحريمه وليله ثم تطهر خمسة عشر يوما وهو ثالث اذا طعنت في خمسة الثالثة انقضت عدتها

انقضت العدة براءة الحمل وهو الحيض حتى ينقطع من الحيض ولو لم ينقطع من الحيض تنقضي العدة براءة الحمل ولو لم ينقطع من الحيض تنقضي حتى ينقطع من الحيض ولو لم ينقطع من الحيض بانقضاء العدة ومنهم من قال بانقضاء العدة بانقضاء الوجع فيمن رأت الدم لعادة فتعلم بالجماع ان في الحيض والقيء البيوطي عرصة فيمن رأت الدم لعادة لانه لا يعلم انه حيض يعوم وليلة وهل يكون ما رأت من الحيض من العدة في وجهها احدها انه من العدة لانه لا يزد من اعتباره فعلى من اراد ان يجمعها في الوجعة وان تزوجت فيه لم يحل النكاح والشيء انه ليس من العدة لانه لو جعلناه من العدة لؤدت العدة على الشهر اقرا وعادة اذا رجعها لم يحل الرجعه وان تزوجت فيه مع النكاح فصلا واقرا ايمن ان تحريم الحدة اثنا عشر يوما او ساعتيه بان يطلقها في الشهر في الطهر بعد الثلاث ساعه فيكون ذلك الساعه قولا في تحريمه وليله ثم تطهر خمسة عشر يوما ثالثا في تحريمه وليله ثم تطهر خمسة عشر يوما وهو ثالث اذا طعنت في خمسة الثالثة انقضت عدتها

Copyrighted material



خاصة لم يورثها في هذا العالم  
فلم يترك احد من اولادها  
لداية الاعتراف بالحق في الدنيا  
حقوق جده والشيوخ بالحق في الدنيا  
حق الزوج بعد الطلاق لا اقرا وان كان الزوج قد طلقها  
الى ايا من ثلث ايام فاولها يعتبر بالحق في الدنيا  
والثاني يعتبر بالحق في العالم وهو ان تبلغ اثني عشر سنة  
لانه لا يتحقق الا بالحق في الدنيا فاذا توصلت بعد اعتدلت  
ذلك لا يشترط لان ما قبله لم يكن معه واعا يعتبر اهلها ليست  
ذوات الاقرا **فصل** وان كانت من الخفيف ولا تحصى مثلها  
كالخبرة والكبر الايسة اعتدت بثلاثة اشهر لقوله تعالى واللي  
يلبس من الخفيف من نسائه <sup>ان اربعة اشهر</sup> فاعتدت بثلاثة اشهر واللي تحض  
فان كان الطلاق في اول الحمل اعتدت بثلاثة اشهر بالامانة في الشهر  
لما شرع بالامانة واللي في اثنى عشر شهرا عن الامانة فله موافقة  
ما شرع في اثنى عشر شهرا في اثنا عشر شهرا اعتدت بثلاثة اشهر  
اعتدت بثلاثة اشهر ثم تنظر عدد ما اعتدت من الشهر الا ان تطابق  
ايه من الشهر والامانة ثلثة ريوما وقال ابو محمد عبد الرحمن

خاصة لم يورثها في هذا العالم  
فلم يترك احد من اولادها  
لداية الاعتراف بالحق في الدنيا  
حقوق جده والشيوخ بالحق في الدنيا  
حق الزوج بعد الطلاق لا اقرا وان كان الزوج قد طلقها  
الى ايا من ثلث ايام فاولها يعتبر بالحق في الدنيا  
والثاني يعتبر بالحق في العالم وهو ان تبلغ اثني عشر سنة  
لانه لا يتحقق الا بالحق في الدنيا فاذا توصلت بعد اعتدلت  
ذلك لا يشترط لان ما قبله لم يكن معه واعا يعتبر اهلها ليست  
ذوات الاقرا **فصل** وان كانت من الخفيف ولا تحصى مثلها  
كالخبرة والكبر الايسة اعتدت بثلاثة اشهر لقوله تعالى واللي  
يلبس من الخفيف من نسائه <sup>ان اربعة اشهر</sup> فاعتدت بثلاثة اشهر واللي تحض  
فان كان الطلاق في اول الحمل اعتدت بثلاثة اشهر بالامانة في الشهر  
لما شرع بالامانة واللي في اثنى عشر شهرا عن الامانة فله موافقة  
ما شرع في اثنى عشر شهرا في اثنا عشر شهرا اعتدت بثلاثة اشهر  
اعتدت بثلاثة اشهر ثم تنظر عدد ما اعتدت من الشهر الا ان تطابق  
ايه من الشهر والامانة ثلثة ريوما وقال ابو محمد عبد الرحمن

Copyrighted material















الذي تعتبر فيه  
 كتابا في شئ من شئ  
 الحق الذي جبه وان  
 كتابه على احواله  
 اقراءه تعالى  
 الذي كان يسكنه  
 عليها لان  
 وارا ان  
 او علو الدار  
 لا يربها كالدار  
 فيه ومعها  
 المحروم من  
 فان الثمن  
 الطون فان  
 اهل الان  
 بحمد الله

الكتاب في شئ من شئ

الذي تعتبر فيه  
 كتابا في شئ من شئ  
 الحق الذي جبه وان  
 كتابه على احواله  
 اقراءه تعالى  
 الذي كان يسكنه  
 عليها لان  
 وارا ان  
 او علو الدار  
 لا يربها كالدار  
 فيه ومعها  
 المحروم من  
 فان الثمن  
 الطون فان  
 اهل الان  
 بحمد الله

Copyrighted material



[illegible]

1840

الذي يصعب ما جردوا من  
فوقه ما كان في قلوبهم

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*







فيكون

ما رواه الشيخ في مسنده عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
تلقوا على امرأة لا ينفك عنها الا في وقت واحد  
فان رايت المرأة في وقت واحد فليكن ذلك  
عابا وان كانت في وقت واحد فليكن ذلك  
مخرجين الا ان ينفك عنها في وقت واحد فليكن ذلك  
روي جابر قال قال النبي صلى الله عليه وآله  
فذلكت ذلك قال النبي صلى الله عليه وآله  
عندة بار خمارها ان تخرج بالماء لقضاء الحاجة  
كلتوفي عنها

### باب الاحداد

الزينة وما تدعو اليها مباشرة وتجب في عدة الوفاة ما رواه ابي عبد الله  
قال لا توفى عنها زوجها الا بليس من الثياب ولا المشق ولا الحدي ولا الحنظل ولا  
تلق ولا تجب ذلك على العدة الرجعية ما بان عليه على الشهية ولا تجب على المرأة  
اذا توفى عنها مولاها ولا على الموطوءة بشبه ما رواه ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وآله قال  
لا تخطل امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحمدا ميت فوق تلك الاعلى  
في شهر وعشر او اختلف قوله في العدة المبسوقة فقال في القديم تجب على  
في عدة بار فلو لمها الاحداد كلتوفي عنها زوجها وقال في الحديث لا تجب  
لا عدة من طلاق فليكنها الاحداد كالرجعية في طلاق ومن زوجها

ما رواه الشيخ في مسنده عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
تلقوا على امرأة لا ينفك عنها الا في وقت واحد  
فان رايت المرأة في وقت واحد فليكن ذلك  
عابا وان كانت في وقت واحد فليكن ذلك  
مخرجين الا ان ينفك عنها في وقت واحد فليكن ذلك  
روي جابر قال قال النبي صلى الله عليه وآله  
فذلكت ذلك قال النبي صلى الله عليه وآله  
عندة بار خمارها ان تخرج بالماء لقضاء الحاجة  
كلتوفي عنها

بالوفاة وهو الطلاق وان ينقض ما استند له الرجوع لان ذلك في الزينة من  
للقضاء فهو القهر اولى بخرج عليها ترجيل الشعر لانه تحسها له دعوى  
مباشرة فيها **فصل** وحرم عليها ان تطيب لما روت ام عطية ان النبي صلى الله عليه وآله  
قال اتخذ للمرأة نوق ثلثة ايام اعد زوج فانها تحدر اربعة اشهر وعشر الا  
تلتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوبا عسيرا ولا تقرب طيبا الا عند طهرها من  
حيضها بئدة من سب او اظفار ولا ان يطيب ثمل الشهوة وتدعو اليها  
ولا تاكل ثيابا فيه طيب ظاهر ولا تستعمل ادوية الطيب كاللبان ودهن  
الورد ودهن البنفسج لانه طيب لا تستعمل الزيت والسبيرج في الايام  
تجمل الشعر يكون لها ان تجمد او اسمها السد







البقية من عدة الطلوع الا انها من اوله ان يوجعها في الظهر  
والجبهة قبل التوضع في محله الرجعة وجعلها على ما ذكرناه واما اذا كانت

[illegible]



[illegible][illegible]



تتألف من العدة من الزوجين  
العدة من الزوجين  
يؤجل على الزوجين  
لحدود الزمان  
وتألف العدة من الزوجين  
اختلاف في العدة من الزوجين  
العدة من الزوجين  
في أصل العدة من الزوجين  
ووقت الولادة وتوقيتها  
فقال قول الزوجين  
مجهول السابق  
السابق فقال الزوجين  
تجب على الزوجين  
الرجعة لا يصل وجوب العدة  
وان افسد ما في الزوجين  
فيمرر اعتد قال الزوجين  
قول الزوجين  
قوله انما الاستوى في

تتألف من العدة من الزوجين  
العدة من الزوجين  
يؤجل على الزوجين  
لحدود الزمان  
وتألف العدة من الزوجين  
اختلاف في العدة من الزوجين  
العدة من الزوجين  
في أصل العدة من الزوجين  
ووقت الولادة وتوقيتها  
فقال قول الزوجين  
مجهول السابق  
السابق فقال الزوجين  
تجب على الزوجين  
الرجعة لا يصل وجوب العدة  
وان افسد ما في الزوجين  
فيمرر اعتد قال الزوجين  
قول الزوجين  
قوله انما الاستوى في







ثم سلم اورشليم...  
بالدرة وعاد...  
يسمى بها...  
يعبر عنها...  
لأن...  
فصل...  
من جنس...  
من حرم...  
انما...  
كان...  
ولان...  
منع...  
القبلة...  
في...  
فصل

ثم سلم اورشليم...  
بالدرة وعاد...  
يسمى بها...  
يعبر عنها...  
لأن...  
فصل...  
من جنس...  
من حرم...  
انما...  
كان...  
ولان...  
منع...  
القبلة...  
في...  
فصل

Copyrighted material



















هذا النوع من الناس من يولد له ولدان  
 له اثنان من الذين قد يكون من الولد والقول الثاني  
 ابنتهما من الزوجين **فصل** في النكاح بين الزوجين  
 فذلك من فعله في ذلك خير للزوج في انفس ابنته فولد له  
 من غيره ثم يورث على القامه فلم يخير في انفس ابنته من غيره  
 اخذ الشبه بالنكاح في الاصل <sup>في النكاح</sup> وهو ان يزوج بغيره وله ان يزوج  
 في صلح فلا انا افصح العرب ولا فريداني من فريدين وثبات في  
 والرضع من بني زهرة ولهذا حسن خلق الولد اذا احسن خلق للرضع  
 ويسو خلقه اذا سا خلقها فاذا اقلنا انه خير فاقنسب الي احدها كان  
 ابنته من الرضاع واذا اقلنا لا خير فقال انه يتزوج بغيرها فيه ثلثه اوجه احدها  
 وهو الصحيح انه لا يحل له نكاح بنت واحد منهما الا اذا وان جهلتا عين  
 منهما الا ان يتحقق ان بنت احدهما اخته وبنت الاخر اجنبيه فلم يحزله  
 نكاح واحدة منهما كالمواخلة لاخته باجنبيه والثاني انه يجوز ان يزوج  
 بنت من ثمنهما فاذا اتوجهها حرمت عليه الاخر لان الاصل في ذلك  
 احدهما الا باحده وهو ينسب في ثمنهما واليقين في انساب الشافعي اذا تزوج بها  
 بنت الاخر في الاخر في نكاحها على الثاني يدك كالمواخلة فظاهر  
 ما جاز فوضا احدهما الاجنبي فانه النكاح يذهب في النكاح

فذلك من فعله في ذلك خير للزوج في انفس ابنته فولد له  
 من غيره ثم يورث على القامه فلم يخير في انفس ابنته من غيره  
 اخذ الشبه بالنكاح في الاصل <sup>في النكاح</sup> وهو ان يزوج بغيره وله ان يزوج  
 في صلح فلا انا افصح العرب ولا فريداني من فريدين وثبات في  
 والرضع من بني زهرة ولهذا حسن خلق الولد اذا احسن خلق للرضع  
 ويسو خلقه اذا سا خلقها فاذا اقلنا انه خير فاقنسب الي احدها كان  
 ابنته من الرضاع واذا اقلنا لا خير فقال انه يتزوج بغيرها فيه ثلثه اوجه احدها  
 وهو الصحيح انه لا يحل له نكاح بنت واحد منهما الا اذا وان جهلتا عين  
 منهما الا ان يتحقق ان بنت احدهما اخته وبنت الاخر اجنبيه فلم يحزله  
 نكاح واحدة منهما كالمواخلة لاخته باجنبيه والثاني انه يجوز ان يزوج  
 بنت من ثمنهما فاذا اتوجهها حرمت عليه الاخر لان الاصل في ذلك  
 احدهما الا باحده وهو ينسب في ثمنهما واليقين في انساب الشافعي اذا تزوج بها  
 بنت الاخر في الاخر في نكاحها على الثاني يدك كالمواخلة فظاهر  
 ما جاز فوضا احدهما الاجنبي فانه النكاح يذهب في النكاح

**فصل** في النكاح بين الزوجين  
 فذلك من فعله في ذلك خير للزوج في انفس ابنته فولد له  
 من غيره ثم يورث على القامه فلم يخير في انفس ابنته من غيره  
 اخذ الشبه بالنكاح في الاصل <sup>في النكاح</sup> وهو ان يزوج بغيره وله ان يزوج  
 في صلح فلا انا افصح العرب ولا فريداني من فريدين وثبات في  
 والرضع من بني زهرة ولهذا حسن خلق الولد اذا احسن خلق للرضع  
 ويسو خلقه اذا سا خلقها فاذا اقلنا انه خير فاقنسب الي احدها كان  
 ابنته من الرضاع واذا اقلنا لا خير فقال انه يتزوج بغيرها فيه ثلثه اوجه احدها  
 وهو الصحيح انه لا يحل له نكاح بنت واحد منهما الا اذا وان جهلتا عين  
 منهما الا ان يتحقق ان بنت احدهما اخته وبنت الاخر اجنبيه فلم يحزله  
 نكاح واحدة منهما كالمواخلة لاخته باجنبيه والثاني انه يجوز ان يزوج  
 بنت من ثمنهما فاذا اتوجهها حرمت عليه الاخر لان الاصل في ذلك  
 احدهما الا باحده وهو ينسب في ثمنهما واليقين في انساب الشافعي اذا تزوج بها  
 بنت الاخر في الاخر في نكاحها على الثاني يدك كالمواخلة فظاهر  
 ما جاز فوضا احدهما الاجنبي فانه النكاح يذهب في النكاح











وان اعتكف باذنه وهو الميسقط نفقة الزوج وان اعتكف  
 فعلى الزوج ان يعتكف في الصوم باذنه وان اعتكف  
 اذنه لم يسقط نفقة الزوج في بقية الشهر وان اعتكف  
 التام بالشام باليسر واجب سقطت نفقة الزوج وان اعتكف  
 او بقية رمضان فنفقة لم يسقط نفقة الزوج المستحق للزوج  
 في زمانه وان اعتكف بصوم القضاء في رمضان فنفقة  
 سقطت نفقة الزوج لان منعت حقه وهو على الزوج ان يعتكف  
 حين كان النذر اذن الزوج لم يسقط نفقة الزوج لان كان يغير  
 اذنه فان كان يغير بعد النكاح سقطت نفقة الزوج وان كان يغير قبل النكاح  
 لم يسقط نفقة الزوج في الاعتكاف **فصل** وان منعت نفسها بالصلاة فان  
 كان بالصلاة في الشهر او السن اذنه لم يسقط نفقة الزوج ما قربت الشريعة لاحق  
 للزوج في زمانه وان كان لغيره اذنه فان كان على الفور لم يسقط نفقة الزوج  
 فلما انما على التراخي سقطت نفقة الزوج لان كان في رمضان وان كانت الصلاة  
 مندورة فعلى ما ذكرناه في الاعتكاف والصوم **فصل** وان كان الزوج حائضا  
 فليس للمراة ان يدخل ولم يسلم الزوج لم يسقط نفقة الزوج لان كان في رمضان  
 وهو قادر على الزنا فلم يسقط نفقة الزوج لان كان في رمضان  
 وقال ابو علي بن خنيس ان حلاله فيه حلالا اخرها تسقط لانه اشنع الاستمتاع

71  
 وان اعتكف باذنه وهو الميسقط نفقة الزوج وان اعتكف  
 فعلى الزوج ان يعتكف في الصوم باذنه وان اعتكف  
 اذنه لم يسقط نفقة الزوج في بقية الشهر وان اعتكف  
 التام بالشام باليسر واجب سقطت نفقة الزوج وان اعتكف  
 او بقية رمضان فنفقة لم يسقط نفقة الزوج المستحق للزوج  
 في زمانه وان اعتكف بصوم القضاء في رمضان فنفقة  
 سقطت نفقة الزوج لان منعت حقه وهو على الزوج ان يعتكف  
 حين كان النذر اذن الزوج لم يسقط نفقة الزوج لان كان يغير  
 اذنه فان كان يغير بعد النكاح سقطت نفقة الزوج وان كان يغير قبل النكاح  
 لم يسقط نفقة الزوج في الاعتكاف **فصل** وان منعت نفسها بالصلاة فان  
 كان بالصلاة في الشهر او السن اذنه لم يسقط نفقة الزوج ما قربت الشريعة لاحق  
 للزوج في زمانه وان كان لغيره اذنه فان كان على الفور لم يسقط نفقة الزوج  
 فلما انما على التراخي سقطت نفقة الزوج لان كان في رمضان وان كانت الصلاة  
 مندورة فعلى ما ذكرناه في الاعتكاف والصوم **فصل** وان كان الزوج حائضا  
 فليس للمراة ان يدخل ولم يسلم الزوج لم يسقط نفقة الزوج لان كان في رمضان  
 وهو قادر على الزنا فلم يسقط نفقة الزوج لان كان في رمضان  
 وقال ابو علي بن خنيس ان حلاله فيه حلالا اخرها تسقط لانه اشنع الاستمتاع





النفقة حتى يمتنع إذا كان له نفقة على استحقاقها والنفقة هي  
 المرتبة منقطة لها بدرجة وقدرت بالسلام والناشئة من  
 نفقة بالمسكن من ذلك لا يزول بالعود إلى الطاعة **فصل** وان  
 الزوجة أمه فسلمها بالليل والنهار وجبت لها النفقة لو جردت  
 التام وان سلمها بالليل دون النهار ففيه وجهان أحدهما وهو قول الجعفي  
 بغيره أنه تجب لها نصف النفقة اعتباراً بما سلفت والثاني هو  
 قول الجعفي وهو ظاهر المذهب أنه لا يجب له لأنه يوجد الفلين التام  
 فلم يجب لها شيء كالحرة إذا بذلت نفسها بالليل والنهار **باب**  
**قدر النفقة** إذا كان الرجل موسراً وهو الذي يقدر على النفقة  
 بماله أو كسبه لزمه في كل يوم مدين إن كان محسراً وهو الذي لا يقدر  
 على النفقة بماله ولا كسبه لزمه مدين لقوله تعالى لينفقخ وسعه من نفسه  
 ومن قدر عليه نفقة فلينفق معاً إنا لله ففوق بين الموسر والمحسر واجب  
 على كل واحد منهما على قدر حاله ولم يلبس مقداراً فوجب تقديره بالاحتياط  
 وأشبه ما تقاس عليه النفقة الطعام في الكفاة لأنه طعام يجب الشرع لشدة  
 الحاجة إليه في الكفاة للمساكين مدين في فدية الأذى وأقل ما يجب  
 في الكفاة في رمضان وإن كان متوسط لزمه مدين ونصف لأنه لا يمكن الحاجة  
 بالموسر وهو مدين ولا بالمحسر وهو مدين فوجب عليه مدين ونصف وإن كان

النفقة حتى يمتنع إذا كان له نفقة على استحقاقها والنفقة هي  
 المرتبة منقطة لها بدرجة وقدرت بالسلام والناشئة من  
 نفقة بالمسكن من ذلك لا يزول بالعود إلى الطاعة **فصل** وان  
 الزوجة أمه فسلمها بالليل والنهار وجبت لها النفقة لو جردت  
 التام وان سلمها بالليل دون النهار ففيه وجهان أحدهما وهو قول الجعفي  
 بغيره أنه تجب لها نصف النفقة اعتباراً بما سلفت والثاني هو  
 قول الجعفي وهو ظاهر المذهب أنه لا يجب له لأنه يوجد الفلين التام  
 فلم يجب لها شيء كالحرة إذا بذلت نفسها بالليل والنهار **باب**  
**قدر النفقة** إذا كان الرجل موسراً وهو الذي يقدر على النفقة  
 بماله أو كسبه لزمه في كل يوم مدين إن كان محسراً وهو الذي لا يقدر  
 على النفقة بماله ولا كسبه لزمه مدين لقوله تعالى لينفقخ وسعه من نفسه  
 ومن قدر عليه نفقة فلينفق معاً إنا لله ففوق بين الموسر والمحسر واجب  
 على كل واحد منهما على قدر حاله ولم يلبس مقداراً فوجب تقديره بالاحتياط  
 وأشبه ما تقاس عليه النفقة الطعام في الكفاة لأنه طعام يجب الشرع لشدة  
 الحاجة إليه في الكفاة للمساكين مدين في فدية الأذى وأقل ما يجب  
 في الكفاة في رمضان وإن كان متوسط لزمه مدين ونصف لأنه لا يمكن الحاجة  
 بالموسر وهو مدين ولا بالمحسر وهو مدين فوجب عليه مدين ونصف وإن كان



King Saud

University

Copyright © King Saud University

فصل في وجوب  
 ان كانت عادتها في ذلك من قبل فليس عليها  
 كسر العاقل وتطهيرها واما الحجاب فانه واجب على كل  
 امرأة لا لزينتها واما شويخ ووجدة الطبيب فانه عليه  
 النظافة واما احتياج اليه واما ياد اصلاح الجسم فلم يلزمه  
 يلزمه احتياج اصلاح ما تقدم من الدار واما الطبيب فانه يراى للسهولة  
 لوفه لانه يراى للتطهير وان كان يراى للتدفع والاستتار لم يلزمه لان الاستتار  
 حوله فلا يجب عليه **فصل في وجوب الكسوة** لقوله تعالى يا ايها النبا  
 له زينتهن من كسوتهن بالمعروف والحديث جابر واهله رزقهن  
 وكسوتهن بالمعروف ولا يحتاج اليه حفظ البدن على الدوام فانه لا يوجب  
 وجوب للمرأة اللبس في البلد من القطن والكتان والحرير والبرسيم  
 والامراة المحسنة من غير القطن والكتان والامراة المتوسطة ما بينهنما واما ما يجب  
 فيجب من سراويل ومقنعة ومداس للرجال وان كان في الشتاء اضاف اليه حذاء لان  
 ذلك من الكسوة بالمعروف **فصل في وجوب لها طرفة او كسا ووسادة** و  
 في النوم وزيارة اولياء ارحامها للنفاد ويكون ذلك لامراة اللوس من  
 لامراة المحسنة من غير اللوس ولامراة المتوسطة ما بينهنما  
 وجب لها سكر لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف فمن المعروف

